الغلاف

مع التصعيد العسكري في اليمن بين أطراف النزاع، والاستهداف الحوثي للإمارات أخيراً، يعود المدنيون في هذا البلد ليكونوا ضحايا العنف المتبادل، والذي يستفيد من التقاعس الدولي عن حمايتهم بمحاسبة المسؤولين والتساهل مع انتهاكات الحرب

حرب اليمن

المدنيون يدفعون ثمن التصعيد العسكري

زكريا الكمالي

لا تكترث أطراف النزاع اليمني لمسألة الالتزام بقوانين الحرب التي يفرضها القانون الدولي الإنساني. ومع بدء كل جولة تصعيد عسكري، يكون المدنيون في مرمى نيران مباشرة، وأهدافاً سهلة لهجمات انتقامية متعمدة. ومنذ مطلع العام الحالي، يدفع المدنيون والأعيان المدنية، ثمن التصعيد العسكري الكبير في اليمن، والذي اتسعت رقعته إلى محافظات يمنية مختلفة، بعدما ظلّ القتال محصوراً بدرجة رئيسية في محافظة مأرب النفطية شمالي اليمن، طوال أشهر خلال العام الماضي.

وتستغل أطراف النزاع اليمني التساهل الدولي مع انتهاكات الحرب، لارتكاب المزيد منها. وفي مناسبات مختلفة، اقتصر دور الأمم المتحدة والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان على التنديد فقط بالضربات المميتة، من دون التلويح الحقيقي بالمساءلة أو الشروع بفتح ملفات وقائع قد ترقى إلى جرائم حرب.

ولا يمتلك المدنيون في اليمن أي خيارات للنجاة من الموت، بالنيران المباشرة أو الألغام. ففي مقابل الترقب لما ستثمر عنه جولة المبعوث الأميركي تيموثي ليندركينغ بالمنطقة لخفض التصعيد، لن يكون أمام ملايين اليمنيين سوى انتظار نيران أطراف تنظر إليهم كساحة تصفية حسابات بين بعضها.

وشهد الأسبوع الحالي ذروة تصعيد قياسية للقتال واستهداف المدنيين. وبدت أطراف النزاع كما لو أنها تتسابق في ما بينها، لتصفية حساباتها مع بعضها البعض، من خلال استهداف الأعيان المدنية والإيقاع بأكبر قدر ممكن من المدنيين. وقُتل ثلاثة أطفال على الأقل، أمس الجمعة، في غارة جوية نفّذها التحالف السعودي، على محافظة الحديدة غربي اليمن، بحسب ما ذكرت منظمة «أنقذوا الأطفال (سايف ذا تشلدرن)». وقالت المنظمة في بيان إنه «بحسب ما ورد، فإن الأطفال كانوا يلعبون في ملعب كرة قدم قريب» من موقع الغارة. كما سقط أكثر من 200 قتيل وجريح، في هجوم ليل الخميس - الجمعة على سجن في صعدة شمالي اليمن. وأعلنت منظمة «أطباء بلا حدود» أن حصيلة الغارة على السجن بلغت 70 قتيلاً و138 جريحاً. وكانت جماعة الحوثيين قد اتهمت طيران التحالف السعودي بتنفيذ الغارة، وبـ«ارتكاب مجزرة» في المحافظة. ولم يشر التحالف السعودي إلى أي قصف على صعدة، لكنه تحدث في بيان عن استهداف الحديدة في غرب اليمن. وأعلن البيان الذي نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) «بدء ضربات جوية دقيقة لتدمير قدرات الميليشيا الحوثية بالحديدة» الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، واستهداف «أحد أوكار عناصر القرصنة البحرية والجريمة المنظمة» في المحافظة.

وبأي ذلك بعدما دشّنت جماعة الحوثيين يوم الإثنين الماضي جولة التصعيد الجديدة بهجمات في العمق الإماراتي، أسفرت عن سقوط ثلاثة مدنيين من العمّال في منشأة نفطية، بالعاصمة الإماراتية أبوظبي. وجاء الرد السريع من مقاتلات التحالف السعودي، باستهداف منزل القيادي العسكري الحوثي، عبدالله قاسم الجنيد، في صنعاء، ما أسفر عن مقتله مع عدد من أفراد أسرته.

لم يتوقف الأمر عند ذلك، فالأربعاء الماضي، وغداة إعلان وسائل إعلام حوثية مقتل خمسة مدنيين بغارة جوية طاولت سيارة في الطريق العام بمدينة حرب جنوبي مأرب، جاء الردّ الحوثي باستهداف محطة وقود في منطقة جعدر بمديرية عين، غربي شبوة، بصاروخ بالستي، ما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين وإصابة اثنين آخرين. كما طاول هجوم صاروخي مدرسة في مقبنة غربي تعز، ما أسفر عن مقتل طالب. وتبنت جماعة الحوثيين تلك العملية، وفقاً للمتحدث العسكري باسمها، يحيى سريع، فقد استهدفت تجمعات «الوية العمالقة» بصاروخين بالستيين، ما أسفر عن مقتل وإصابة أكثر من 50 شخصاً. ويبدو أن الغارات التي أتاحها القانون الدولي الإنساني قد ساهمت في ارتكاب المزيد من الانتهاكات في اليمن، وهو ما تنبهت إليه المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، يوم الثلاثاء الماضي، عندما شدّدت على ضرورة «أن يحترم أي هجوم، بما في ذلك الضربات الجوية، مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في الهجوم». ودعت المنظمة أطراف النزاع اليمني إلى «اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة للتحقق من أن الأهداف هي بالفعل أهداف عسكرية، ولتعليق الهجوم إذا اتضح أن الهدف ليس هدفاً عسكرياً، أو أن الهجوم سيكون غير متناسب». وشددت على أن عدم احترام مبدأي التمييز والتناسب «قد يرقى إلى جرائم حرب».

ووفقاً لمصدر أممي وآخر حقوقي يمني، تحدثا لـ«العربي الجديد»، فقد شهدت الفترة الممتدة من 1 وحتى 19 يناير/كانون الثاني الحالي، سقوط أكثر من 50 قتيلاً وعشرات الجرحى من المدنيين في مختلف أنحاء اليمن، جرّاء التصعيد العسكري الذي بلغ ذروته مع انطلاق عملية عسكرية تدعمها الإمارات لاستعادة السيطرة على مديريات سميلان وبيحان وعين، غربي محافظة شبوة. وأدت تلك العملية إلى اتساع رقعة العنف إلى محافظات شبوة والبيضاء ومأرب، كما ساهمت في عودة الغارات الجوية المتواصلة لمقاتلات التحالف على معاقل الحوثيين في صنعاء، تقابلها هجمات جوية للحوثيين على الأراضي السعودية والإماراتية.

ومقارنةً بحصيلة بلغت 387 قتيلاً في أوساط المدنيين خلال 2021، أحصت جماعة الحوثيين أكثر من 50 قتيلاً خلال أقل من ثلاثة أسابيع في يناير الحالي، جراء الغارات الجوية فقط، فيما أحصت منظمات وجهات حقوقية موالية للحكومة اليمنية، سقوط أكثر من 25 قتيلاً بنيران الحوثيين. ولا تبدو الأرقام التي يعلنها الحوثيون دقيقة كلياً. لكن في مناسبات مختلفة، تضطر المنظمات الأممية إلى اعتماد الحصيلة التي تصدرها وزارة الصحة التابعة للحوثيين، وخصوصاً في المناطق التي يصعب الوصول إليها، كما هي الحال في مناطق صعدة المحاذية للشريط الحدودي للسعودية، على الرغم من الشكوك حول احتساب السلطات الحوثية عسكريين على اعتبار أنهم ضحايا مدنيون. لكن هذه المنظمات تصدر حصيلة خاصة بها، في حال كان الهجوم بالمناطق الحضرية، وخصوصاً صنعاء. ويبدو أن الأطراف اليمنية تلجأ لاستثمار ثغرة الميزة العسكرية في شنّ هجماتها على أعيان مدنية، وستتعامل مع سقوط الضحايا المدنيين على أنه هامش خطأ. ففي العملية الجوية التي طاولت منزل الجنيد، سارع التحالف للإعلان عن استهداف «قيادات إرهابية». وتتعامل جماعة الحوثيين بالمثل، حيث ظلّت تؤكد أن هجماتها الصاروخية التي أصابت محطات وقود في مأرب أو شبوة، وأسفرت عن سقوط مدنيين، وتحديداً من العمال، كانت تستهدف دوريات عسكرية من الجيش اليمني أو من «الوية العمالقة».

ومقارنة بالحصيلة التي وثقتها الأمم المتحدة لشهر سبتمبر/أيلول 2021، والذي شهد سقوط 67 قتيلاً كأعلى رقم للضحايا المدنيين خلال آخر سنتين، يبدو أن الخسائر في صفوف المدنيين خلال الشهر الأول من العام الحالي ستتجاوز ذلك المعدل بكثير، وهو ما ينذر بعام قاسٍ على السكان، وفقاً لخبراء.

وأكد محمد باشا، وهو كبير محللي شؤون شبه الجزيرة لدى مجموعة «نافانتي» الاستشارية الأميركية، أن المدنيين هم الضحية الرئيسية لأي تصعيد عسكري على الساحة اليمنية لأطراف الصراع والقوى الداعمة لهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والذي يأخذ منحى تصاعدياً منذ بداية 2022، على الرغم من تواصل الإدانات الصادرة عن المجتمع الدولي والإقليم المحيط. وأشار في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن التصعيد الحاصل، أثر سلباً على الجهود الدولية والأممية التي كانت مبذولة وتكثفت بعد انتخاب الإدارة الأميركية الجديدة في يناير 2021 وتواصلت طوال العام الماضي سعياً نحو التهدئة. وذكّر باشا، بأن هذه الجهود، هدفت إلى «تحقيق توافق بين أطراف الصراع على وقف شامل لإطلاق النار وتخفيف حدة الكارثة الإنسانية وفتح مطار صنعاء وضمان تدفق سلس للسلع والمشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة، وصرف مرتبات موظفي الدولة المتوقفة منذ نحو 5 أعوام. وكل ذلك تمهيداً لاستئناف المفاوضات السياسية لبلورة حل شامل ومستدام للأزمة اليمنية».

ورأى الباحث أن الجهود الأممية والأميركية لإحياء السلام، بالإضافة إلى مساع عراقية وعُمانية وكويتية، قد وصلت إلى طريق مسدود خلال العام الماضي. واعتبر أن التصعيد العسكري فتح ملفات جديدة، ومنها إعادة طرح العقوبات الدولية على جماعة الحوثيين عقب احتجاز سفينة «روابي» الإماراتية، وكذلك استهداف العمق الإماراتي بهجوم بالبستي وطائرات مسيّرة. وخلافاً للنيران المباشرة، أزهقت الألغام الأرضية أيضاً حياة اليمنيين، سواء في مناطق القتال المشتعلة بمحافظتي شبوة والجوف، أو في المناطق الساحلية التابعة لمحافظتي الحديدة وتعز، والتي تغيرت فيها خطوط التماس بعد قرار إعادة تموضع القوات اليمنية الغامض في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وبحسب تقرير أممي حديث، حصلت عليه «العربي الجديد»، فقد شهدت الفترة بين 13 و15 يناير الحالي، مقتل ستة مدنيين وإصابة 18 آخرين بانفجار ألغام، في أربع حوادث شهدتها محافظات يمنية متفرقة.

ارتفعت حدة المواجهات والغارات في الفترة الأخيرة (محمد حمود/ Getty)

يقتصر دور الأمم المتحدة على التنديد بالضربات

أثر التصعيد سلباً على الجهود الدولية والأممية للتهدئة

تنديد باستهداف أبوظبي

ندّد أعضاء مجلس الأمن الدولي «بأشد العبارات بالاعتداءات الإرهابية» التي شنها الحوثيون على أبوظبي الاثنين الماضي، وذلك في بيان صدر أمس الجمعة بالإجماع. وخلال التفاوض على البيان، لم تبد روسيا حماسة حيال نص يشير إلى «الإرهاب»، لكنها انضمت في نهاية المطاف إلى موقف الغالبية في المجلس. وشدد المجلس في بيانه على «ضرورة تحميل المنفذين والمدبرين والممولين والمخططين مسؤولية هذه الأعمال الإرهابية وإحالتهم على القضاء».

للحديث تتمة...

وجه آخر للفاشية الإسرائيلية

نضال محمد وتد

للنظم الفاشية والاستبدادية أوجه كثيرة، أبرزها عادة فرض أنظمة الطوارئ، وإطلاق يد الأجهزة الأمنية، بدءاً من المخابرات والجيش وحتى الشرطة إلى أدنى مستوى، «المخبرين». وكما في الدول الفاشية، فإن المسيّحين بحمد النظام هم عادة المستفيدون، الذين ينفون أي وجه من أوجه قمع المواطن وحريته وكرامته، ويتغنّون في المقابل بانجازات الدولة والزعيم.

وفي هذا الباب يقف الصحافيون الإسرائيليون، قبل غيرهم في المجتمع الإسرائيلي، فقد كانوا أكثر المستفيدين من «قربهم» من أصحاب القرار وصنّاعه، لأنه أتاح لهم الشعور بالأهمية وبكونهم فعلاً أصحاب سلطة رابعة، مع ما يرافق ذلك من وهم التأثير على القرار، فيما يتضح أكثر فأكثر أنهم ولا يزالون مجرد أداة في ماكينة النظام الفاشي الإسرائيلي. فقد تسترّوا على جرائم الحكومات المختلفة، وعلى سياساتها العنصرية، إن لم يكونوا من ساهم في ترسيخ مفاهيم سرقة الوطن واغتصابه، باعتبار «العمل العبري» و«الطلائعية» و«إنقاذ الأرض» شروطاً لنهوض «شعب إسرائيل» وبعثه من جديد.

حاولت إسرائيل ومعها إعلامها ونخبها السياسية والفكرية، الفصل بين ما يطبّق على العرب في الداخل، ثم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وبين ما يطبّق داخل إسرائيل «اليهودية». احتلال وأبرتهايد للمجموعة الأولى، ودولة ديمقراطية ليبرالية «سويسرا الشرق» للمجموعة الثانية، مع تبرير كل موبقات وجرائم الحرب والتمييز العنصري ضد فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 67 بضرورات البقاء والأمن.

وعلى مر العقود، رفضت «إسرائيل النيّرة، بكتّابها وصحافييها من اليسار قبل اليمين، كل ما قاله الفلسطينيون في الداخل عن القمع والتمييز والاضطهاد، على الرغم من علمهم (بل ومشاركتهم) بهذه السياسات والممارسات والجرائم، وحشروها في الزاوية الأمنية وحرب البقاء التي كانت المبرر للسكوت عن هذه الجرائم. إلى أن جاءت فضيحة تجسس الشرطة الإسرائيلية، هذا الأسبوع، عبر برنامج الساير بيغاسوس، على رؤساء بلديات ومواطنين ونشطاء سياسيين واجتماعيين، لتصفع هذه النخب وهي تكتشف فجأة، والمفاجأة هي هنا مصطعنة من دون شك، أن شرطة إسرائيل لا تختلف عملياً عن أي ذراع قمعي في الدول الاستبدادية.

لا يمكن أخذ الضجة الإسرائيلية، الإعلامية والنخبوية، ضد الشرطة مأخذ الجد، فهي ليست أكثر من محاولة لإحياء الزعم الإسرائيلي بإمكانية الحفاظ على «واحة من الديمقراطية» تجيز رفض القمع السلطوي والشرطي داخلياً، وتدير في الوقت ذاته «احتلالاً نيراً».

جبهة مأرب

يقف المدنيون اليمنيون في مأرب في مرمى المخاطر أكثر من غيرهم، مع اقتراب القتال من مناطق مأهولة في مركز مديريتي حرب. وترفض جماعة الحوثيين الاستسلام لهجوم الذي تشنه «الوية العمالقة» المدعومة إماراتياً، على الرغم من استمرار الضربات الجوية. وحتى اللحظة، لا تزال المعارك بعيدة نسبياً عن المدنيين في جبهات القتال، لكن أي اختراق حاسم، سواء لـ«الوية العمالقة» أو للجيش اليمني، سيكون أشد وطأة على المدنيين.

شرق غرب

الأمن الفلسطيني يعتقل 3 أشخاص في بيتا

اعتقل جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، أمس الجمعة، قيادياً من حركة الجهاد الإسلامي وشابين آخرين في بلدة بيتا جنوب مدينة نابلس، شمالي الضفة الغربية المحتلة، بعد مداهمة منازلهم. وقال شهود عيان إن عناصر من الجهاز اعتقلوا الأسير المحرر القيادي في حركة الجهاد عبد الرؤوف الجاغوب، ومعتصم دويكات الذي أفرج عنه من سجون الاحتلال قبل أيام قليلة فقط، وبلال حمايل، الذي تم الاعتداء عليه وعلى إخوته ووالده.

(العربي الجديد)

... و79 إصابة بمواجهات مع الاحتلال

أصيب، أمس الجمعة، 79 فلسطينياً، بينهم 10 بالرصاص المطاطي، والباقي بالاختناق نتيجة استنشاق غاز مسيل للدموع، في مواجهات جرت مع جيش الاحتلال شمالي وجنوبي الضفة الغربية. وأفاد الهلال الأحمر الفلسطيني بأن طواقمه تعاملت مع 78 إصابة بمواجهات جرت في قرى محافظة نابلس. وأضاف أنه جرى تسجيل 9 إصابات بالرصاص المطاطي، بمواجهات شهدها جبل صبيح، في بلدة بيتا جنوب نابلس.

(الأناضول)

مناورات صينية ـ إيرانية ـ روسية

بدأت إيران وروسيا والصين، أمس الجمعة، مناورات بحرية وجوية في المحيط الهندي بهدف صد عمليات «القرصنة البحرية»، حسب ما ذكرت وكالة الأنباء الرسمية «إرنا». وتضمنت المناورات محاكاة لقرصنة سفينتين، وفق التقارير. وقال المتحدث باسم المناورات الأدميرال مصطفى تاج الديني إن «وحدات بحرية وجوية من الدول الثلاث حررت سفينتين تجاريتين خطفهما قراصنة في مياه دولية». وتستمر المناورات حتى يوم غد الأحد، على مساحة 17 ألف كيلومتر مربع في شمال المحيط الهندي.

(فرانس برس)

إسرائيل «متفاجئة» من تصريحات أردوغان

كشف تقرير نشرته صحيفة «هآرتس»، أمس الجمعة، أن إسرائيل فوجئت بتصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة) حول نيته تحسين العلاقات مع إسرائيل، وبالكشف عن الاتصالات الجارية لترتيب زيارة رسمية للرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ إلى تركيا. ولفت التقرير إلى أن وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو أجرى اتصالاً مع نظيره الإسرائيلي يئير لبيد للاطمئنان على صحته، بعد إصابة الأخير بمتحور أوميكرون. وقال مسؤول إسرائيلي مطلع على الاتصالات للصحيفة: «نحن حذرون».

(العربي الجديد)

مقتل مساعد بن لادن في اليمن

أفادت مديرة موقع «سايت» للاستخبارات ريتا كاتز، مساء أول من أمس الخميس، أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب أعلن مقتل أحد قادته العسكريين في ضربة أميركية باليمن. وأضافت أن التنظيم لم يذكر تاريخ ومكان قتل صالح بن سالم بن عبيد عبلوان (المعروف أيضاً باسم أبو عمير الحضرمي) الذي كان من بين مساعدي زعيم القاعدة أسامة بن لادن.

(رويترز)

خاص

سد النهضة: إيجابية إثيوبية قبيل القمة الأفريقية

القاهرة ـ العربي الجديد

فسّر مراقبون وخبراء تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، أول من أمس الخميس، بشأن سد النهضة الذي تبنيه بلاده، ومطالبته مصر والسودان بتغيير خطابهما بشأن السد «من أجل تحقيق التنمية، بالشكل الذي يعلي خطاب بناء السلام»، بأنها محاولة منه لاستباق انعقاد الدورة الـ35 للقمة الأفريقية في 5 و6 فبراير/ شباط المقبل في أديس أبابا. وحذّر هؤلاء من عودة الدبلوماسية الإثيوبية بقضية السد إلى سابق عهدها بعد انتهاء القمة، والتي لا يريد أبي أحمد أن تخرج بموقف معارض لأديس أبابا بقضية السد، وهو ما يتوجب على القاهرة والخرطوم التنبه له.

وتعليقاً على كلام رئيس الوزراء الإثيوبي، رأى دبلوماسي مصري سابق ومختص في الشؤون الأفريقية، طالباً عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن «ما قاله أبي أحمد بشأن سد النهضة، يشكّل نوعاً من ممارسة الغزل السياسي إزاء دولتي المصب مصر والسودان، ويرتبط بانعقاد القمة الأفريقية المقبلة». ولفت إلى أن أديس أبابا «ترغب في أن تخرج بصورة تحسن سمعتها بعد قضية الحرب مع جبهة تيغراي، والتي طاولتها بسببها انتقادات دولية واسعة المجال».

وأضاف الدبلوماسي أن تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي تبدو «عاقلة وإيجابية تجاه مصر والسودان، هدفها تجنب أي ضغوط محتملة على بلاده من الدول الأفريقية المشاركة في اجتماعات القمة الأفريقية، لا سيما أنه لطالما أكد سابقاً أن أزمة السد يجب أن تُحل داخل إطار الاتحاد». وتوقع المصدر أن «تعود السياسة الإثيوبية إلى سابق عهدها بعد انتهاء قمة الاتحاد الأفريقي، ولذلك يجب على المسؤولين في مصر الحرص عند التعاطي مع الموقف الإثيوبي في هذه اللحظة، على عدم مجاراته بالشكل الذي قد يورط مصر في دائرة جديدة من المفاوضات التي لا طائل منها».

وأشار الدبلوماسي إلى أن «تمسك إثيوبيا بأن تعالج الأزمة تحت مظلة الاتحاد الأفريقي، من دون غيره من المنظمات والهيئات الدولية كالأمم المتحدة، أو الوسطاء الدوليين، يجعل المسؤولين الإثيوبيين يفكرون جيداً من أجل التحوط ضد أي ضغط قد تمارسه دول من أعضاء الاتحاد، ممن لها علاقات جيدة مع مصر، لا سيما المجموعة العربية». وتطرق المصدر خصوصاً إلى الجزائر «التي أبدت تطابقاً في موقفها مع مصر بشأن أزمة السد الإثيوبي، والتي تراهن من جهة أخرى على الدعم المصري لها في إخراج قمة عربية ناجحة في الصيف، تحقق من خلالها مكاسب سياسية في صراعها مع المغرب حول مشكلة الصحراء وتقارب الأخيرة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي».

وأوضح المصدر أن «من ضمن ما تخشاه إثيوبيا أيضاً من اجتماع القمة الأفريقية المقبلة، هو أن تتدخل أطراف دولية أخرى في الملف والتأثير على دول أفريقية بشكل يضغط على إثيوبيا، ويجبرها على تقديم تنازلات». واستبعد في الوقت ذاته «أن يصل الأمر إلى هذا الحد، لأن المواقف الدولية من هذه الأزمة أصبحت واضحة ومعروفة للجميع».

وتوضيحاً لذلك، اعتبر المصدر أن «الموقف الأميركي من سد النهضة، على الرغم من أنه يبدو مساوياً لمصر والسودان، إلا أن الواقع العملي يكرس لاستسلام دولتي المصب التام لاستراتيجية إثيوبيا التي تعتبر النيل الأزرق ملكية منفردة لها». ورأى أن الأمر ذاته ينطبق على سياسة الصين في هذا المجال، «لمضاعفة إليها الاستثمارات الصينية التي تقدر بالمليارات في إثيوبيا بشكل عام وفي سد النهضة بشكل خاص، علماً أن لكل من واشنطن وبكين تأثيرا قويا في القارة الأفريقية، وهما يتنافسان على هذه الساحة منذ فترة طويلة».

وأشار الدبلوماسي إلى أنه «مع إعلان استقالة المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي، جيفري فيلتمان، مطلع شهر يناير/كانون الثاني الحالي، من مهامه (عيّن ديفيد ساترفيلد مكانه)، أعلنت الصين عن تفكيرها في تعيين مبعوث صيني للمنطقة، خلال جولة وزير الخارجية الصيني وانغ يي في القرن الأفريقي». وأضاف «حتى لو افترضنا أن كلاً من الصين وأميركا تدعمان مصر داخل الاتحاد الأفريقي، فإن استراتيجيتهما لن تؤدي في النهاية إلى حسم القضية لصالح مصر والسودان (دولتي المصب) لأن أميركا والصين دولتا منابع، وتخشى كل منهما أن تتدخل في أزمة مياه لصالح دول مصب، فيثير عليها الأمر مطالبات من جيرانهما من دول المصب». ولفت المصدر إلى أن «روسيا أيضاً لها تأثير قوي داخل القارة الأفريقية، لكن موقفها مع ذلك من قضية سد النهضة، لا يعول عليه لحل القضية لصالح مصر والسودان». وقال الدبلوماسي في هذا الخصوص: «إن الروسي دائماً ما يقول إنه يتبع سياسة الحياد، لكنه في الحقيقة يبني مواقفه على تحقيق المصالح، ومصالحه في أفريقيا كبيرة، بينما موقفه من مصر متذبذب وينتظر أن تحقق له مصر مصالح في ملفات أخرى مثل ليبيا وسورية».

وأكد المصدر أن «ما يُصعّب التوصل إلى أي حل بشأن أزمة سد النهضة تحت مظلة الاتحاد الأفريقي في الوقت الحالي، هو تعليق عضوية السودان في المنظمة».

وانتقد الدبلوماسي المصري، ما وصفه بـ«تجاهل السياسة المصرية لقضية سد النهضة». وقال إنه «في الوقت الذي خرج فيه رئيس الوزراء الإثيوبي يتحدث عن السد، ويدعم موقف بلاده في القضية، قبيل انعقاد القمة الأفريقية، امتنعت الدبلوماسية المصرية عن التحرك في أي اتجاه، كما اكتفت القيادة السياسية، بتصريحات وزير الموارد المائية والري المصري، محمد عبد العاطي، وهو في النهاية مسؤول فني».

لا يريد أبي أحمد أن تخرج القمة بموقف معارض لبلاده

تقرير

الإسرائيليون يقعون في شباك «إن إس أو»

القدس المحتلة ـ نضال محمد وتد

تتواصل في إسرائيل تداعيات «الفضيحة» التي كشفت عنها هذا الأسبوع صحيفة «كالكليست» للشؤون الاقتصادية، عندما نشرت تحقيقاً أظهر أن الشرطة الإسرائيلية استعانت في السنوات الأخيرة بخدمات برنامج التجسس الهجومي «بيغاسوس» (NSO)، للتجسس على مواطنين إسرائيليين. وجاء ذلك الاستخدام بحثاً عما يمكن أن يدينهم بمخالفات جنائية لا علاقة لها، للوهلة الأولى، بقضايا الأمن. وتتعلق بفساد في إدارة شؤون السلطات المحلية، لاثنين على الأقل من رؤساء بلديات، كانت الشرطة تبحث عن أدلة على تورطهم بفساد إداري، وأخرى بنشاطات مختلفة لعناصر جنائية مشبوهة بارتكاب جرائم خطيرة. وكان أبرز ما أثاره التقرير، من وجهة نظر الإسرائيليين، حقيقة تجاوب جهاز القضاء الإسرائيلي مع طلبات الشرطة لتنفيذ تنصت على هواتف من تشتبه فيهم بارتكاب مخالفات جنائية، من دون أن توضح حقيقة ونوعية وسائل التنصت، وهل هي تخضع للقانون الإسرائيلي ويقرها أم لا؟ وهذا ما عزز لدى كتّاب وسياسيين الاعتقاد بأن الشرطة الإسرائيلية لم تعد تأبه بالقانون ولا تحترمه، بل هي من تقوم بخرق كل ما يتعلق بقانون التنصت السري، على الهواتف والاتصالات للمشبوهين.

لكن أيضاً عزز الاعتقاد بالخضوع والاستسلام الفوري من جهاز القضاء لطلبات الشرطة، والتصرف حيالها، كما يتصرف الجهاز القضائي في كل ما يتعلق بقمع حرية الفلسطينيين، سواء في الداخل، أو في الأراضي المحتلة عام 1967، لكن تحت بند «حماية أمن الدولة». وأوضح التقرير أن الشرطة الإسرائيلية كانت قد اشترت برنامج التجسس الهجومي «بيغاسوس» منذ عام 2013، ولم تهتم بإبلاغ الجهات المسؤولة عن توفر البرنامج لديها، وإن كانت بدأت بالاستعانة به بعد ذلك بسنوات، عند تعيين روني الشيخ، الذي شغل منصباً رفيع المستوى في جهاز المخابرات العامة «الشاباك» عام 2015. وسمح الشيخ باستخدام أدوات التجسس الهجومية، المتمثلة بـ«بيغاسوس»، بالركون إلى ضعف الجهاز القضائي في القبول بكل طلبات الشرطة والجيش والمخابرات العامة «الشاباك»، بما يتعلق بسرية مصادر الحصول على معلومات. وبهذا فإن القضية شكّلت عملياً دليلاً على محو الفوارق في عمل الشرطة الإسرائيلية، بين متطلبات العمل المدني وحدوده وبين طابع الأجهزة السلطوية، بما فيها الشرطة، في دوس حقوق الفرد وحريته. وأثار الكشف عن القضية بداية إرباكاً في صفوف الشرطة الإسرائيلية، ووزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، عومر بارليف، الذي أعلن بداية أنه طلب فحص الموضوع، وأنه قلق من تجاوزات يمكن أن تكون الشرطة ارتكبتها في هذا الباب. لكن الشرطة عادت لاحقاً، وأعلنت، الثلاثاء الماضي، رفضها المعطيات التي كشف عنها التحقيق، مدعية أن كثيراً مما جاء فيه غير دقيق وغير صحيح، وأنها ستفحص كل حالة على انفراد، في حال تبين أن هناك مخالفات تمت فعلياً.

ولم تكد تخبو نيران هذه القضية، حتى عادت لتزيدها صحيفة «يديعوت أحرونوت»، بعد الكشف عن الفضيحة، الثلاثاء الماضي، أن الشرطة لم تكتف باستخدام برنامج «بيغاسوس»، بل جندت في صفوف وحدة الساير أيضاً ثلاثة من «قراصنة الكمبيوتر» (هاكيرز) في إسرائيل، لاختراق حواسيب واتصالات مشبوهين من طرفها بارتكاب مخالفات جنائية. وأشارت التقارير الصحافية، على مر أيام الأسبوع، إلى أن الشرطة وقادتها كانوا يمنحون محققي وخبراء وحدة الساير صلاحيات واسعة. يأتي ذلك على اعتبار أن قسمهم كان يأتي بمعلومات «ذهبية»، حتى عندما كانت تتضح أنه لا يمكن استخدامها في بناء «لوائح الاتهام»، لأنه تم تحصيلها بعيداً عن ضوابط القانون الجنائي وأصول استصدار أمر قضائي من المحكمة، أو حتى عندما كان يتم «تضليل» القضاة في استصدار هذه الأذون، من خلال عدم توضيح حقيقة اللجوء لبرنامج «بيغاسوس»، المحظور رسمياً استخدامه، بحسب شروط وزارة الأمن للشركة المنتجة له، في إسرائيل. وعلى الرغم من كل هذه المحاذير، إلا أن الشرطة أقرت، الخميس الماضي، بحسب «هآرتس»، أن فحصاً داخلياً بيّن أن الشرطة استخدمت البرنامج المذكور عشرات المرات في العام الماضي، وهو ما يعزز صحة الادعاءات التي وردت في التحقيق الأولي الذي نشرته صحيفة «كالكليست» الثلاثاء. وأشار أيضاً إلى أن الشرطة استخدمت البرنامج المذكور ضد نشطاء سياسيين، وليس فقط مشبوهين بنشاط جنائي، كما هو الحال عندما اخترقت هواتف نشطاء في حركة الاحتجاج ضد رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو المعروفة باسم «الرايات السوداء».

ردود الفعل في الساحة السياسية، سواء بين أنصار نتنياهو، الذين يبحثون عن مبرر لتأكيد زعمهم أن ملفات التحقيق ضد نتنياهو ولوائح الاتهام هي مؤامرة، وبين أنصار اليسار الذي يعتبر نفسه ليبرالياً، تؤكد عملياً ارتفاع حالة عدم ثقة الجمهور الإسرائيلي بالشرطة وبه «الوسائل التكنولوجية» المتطورة التي تستخدمها، وتزيد من الشكوك بقدرتها على الخصوصية الذاتية، وصحة ادعاءات ومخرجات تحقيقات الشرطة.

أقرت الشرطة الإسرائيلية باستخدام «بيغاسوس» عشرات المرات (جاك غويز/فرانس برس)

الحدث

استغلال الخلل الأمني في ديالى... وحرب عصابات بين التنظيم و«قسد» في الحسكة

«داعش» يضرب في العراق وسورية

استغل تنظيم «داعش» الخلل الأمني ليضرب بقوة في العراق وسورية، مسقطاً العديد من الضحايا في القوات العراقية و«قوات سورية الديمقراطية» (قسد). وفي حين صدرت دعوات في العراق لإعادة النظر بالقيادات الأمنية التي تولت مناصبها وفقاً للمحاصصة، فإن مدينة الحسكة السورية شهدت ما يشبه حرب عصابات

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**
عدنان أحمد

عاد تنظيم «داعش» ليضرب بقوة، ليل الخميس وفجر الجمعة، في العراق وسورية، عبر هجومين في ديالى العراقية وعلى سجن في مدينة الحسكة شمال شرق سورية، أوقعا عشرات الضحايا، وطرحا تساؤلات كبيرة حول وجود خلل في الاستراتيجية الأمنية بمواجهة التنظيم، وأسباب عودة نشاط «داعش» في الفترة الحالية.

وأسفر هجوم نفذه عناصر من تنظيم «داعش» على مقر للجيش العراقي في محافظة ديالى، أمس الجمعة، عن مقتل ضابط و10 جنود. واستغل عناصر «داعش» موجة البرد القارس في البلاد، ليحققوا الخرق، بعد عملية تسلل بين محافظتين، انتهت بتنفيذ المجزرة، ومن ثم انسحاب عناصر التنظيم قبل وصول التعزيزات العسكرية إلى المنطقة.

قيادة الجيش العراقي، التي نعت ضحايا المجزرة، توعدت في بيان، بأن «القصاص العادل من الإرهابيين المنفذين لهذا الحادث الغادر سيكون قريباً، وسيكون الرد قاسياً».

محافظ ديالى مثنى التميمي أكد أن التنظيم استغل سوء الأحوال الجوية لتنفيذ هجومه. وقال في تصريح، لوكالة الأنباء العراقية، إن «هناك إهمالاً في الالتزام بتنفيذ الواجبات من قبل الجنود، ما منح التنظيم فرصة لتنفيذ جريمته، ومن ثم انسحب إلى محافظة صلاح الدين». ولفت إلى أن «المحافظة طالبت وتطالب بضرورة التصدي لتسلل الإرهابيين من محافظة صلاح الدين إلى ديالى، ومنع تسلل الإرهابيين بين المحافظتين».

إلا أن عضو لجنة الأمن في البرلمان السابق، بدر الزيادي، الذي عد الهجوم خرقاً كبيراً، أكد أن ما حصل يستدعي «إعادة النظر بالقيادات الأمنية، التي تولت مناصبها وفقاً للمحاصصة والتدخلات السياسية». وأكد، لـ«العربي الجديد»، أن «الخروقات بدأت تتكرر في المحافظات العراقية، وأن ضعف الجهد الاستخباري منح التنظيم فرصة تنفيذ الهجمات». وأضاف: «من غير المعقول أن تتكرر الهجمات بمناطق معينة، ولا توجد حلول لها»، محملاً «القوات المأسكة للمنطقة مسؤولية هذا الخرق الأمني الكبير».

ولفت الزيادي إلى مشكلة «تعدد القرار الأمني العراقي في عدد من مناطق البلاد، لا سيما في المناطق التي يوجد فيها خليط سكاني، وفيها فصائل مسلحة مختلفة»، مشدداً على ضرورة «عزل الملف الأمني عن السياسة، وإعادة النظر بالقيادات الأمنية، خصوصاً تلك التي منحت المناصب على أسس غير مهنية ووفقاً لأجندات سياسية وحزبية». وأضاف: «هناك ضرورة ملحة لإعادة تنظيم صفوف قوات الجيش مهنياً، وأن يتم سد النقص الحاصل في أعداد الجنود، لا سيما في المناطق الحساسة التي تسجل هجمات متكررة».

أما النائب السابق جاسم البخاتي، فقد ربط الهجوم بالخلاف السياسي. وأوضح، لـ«العربي الجديد»، أنه «كلما كان هناك خلاف سياسي في البلد، تصاعدت حدة هجمات التنظيم، الذي يستغل ذلك لتحقيق مكاسب له». وشدد على ضرورة أن «تتحمل الحكومة مسؤوليتها إزاء ذلك، وأن تتم إعادة النظر بالخطط الأمنية بما يتناسب وحجم الخطر». وتابع: «يجب تكثيف المتابعات الليلية وعمليات التمشيط والمراقبة، لإحباط أي تحرك للتنظيم». ويدار الملف الأمني، في محافظة ديالى المرتبطة حدودياً بإيران من جهة، وبالعاصمة بغداد من جهة أخرى، من قبل قوات الجيش و«الحشد الشعبي».

في غضون ذلك، كان «داعش» يشن هجوماً على سجن «غويران» (الصناعة) في الحسكة، الذي يضم الآلاف من معتقلي التنظيم، ليفر عشرات من المعتقلين، ويشهد يوم أمس الجمعة مواجهات وعمليات مطاردة. ونقلت وكالة «رويترز» عن مصدر عسكري في «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) إنها قتلت 23 من مقاتلي «داعش»، بينهم أجانب، في اشتباكات، بعدما شن التنظيم هجوماً على السجن الخميس الماضي. وأضاف أن سبعة عناصر من «قسد» قتلوا في الهجوم، أثناء محاولة التنظيم إطلاق سراح سجناء. وأشار المرصد السوري لحقوق الإنسان، في بيان، إلى «مقتل 18 عنصراً من القوات الكردية ونحو 40 من تنظيم داعش».

وبدت الأوضاع في مدينة الحسكة أمس الجمعة أشبه بحرب عصابات بين «قسد» ومسلحي «داعش»، الذين نفذوا أكبر عملية هروب جماعي من سجن «غويران». وفي بيانات متلاحقة، حاولت «قسد» تأكيد السيطرة على الوضع، غير أن تواصل الاشتباكات طوال يوم أمس، وتسرب صور وفيديوهات لعناصر «داعش» الهاربين من السجن، كشف عن الحجم الحقيقي للعملية التي بدأت بعد ظهر الخميس وتواصلت طوال الليل ونهار أمس الجمعة.

وتحدثت معطيات عن تمكن العشرات من عناصر «داعش» من الفرار من السجن بعد الاستيلاء على أسلحة بعض الحراس، بل واقتياد بعضهم كاسرى أو رهائن. لكن من دون أن يتمكنوا، كما يبدو، من مغادرة الحسكة بسبب الطوق الأمني الذي فرضته «قسد» على المدينة، لتعلن تباعاً عن إعادة اعتقال العشرات من العناصر الفارين، وقتل آخرين. وفي بيان لها بعد ظهر أمس، قالت «قسد» إنه تم فرض حظر كلي على الحسكة، ومنع الدخول والخروج من وإلى المدينة حتى إشعار آخر. وطلبت من الأهالي الإبلاغ «عن أي حركة مشبوهة ضمن المدينة».

وكان المركز الإعلامي لـ«قوات سورية الديمقراطية» قد قال، في بيان سابق، إن «خلايا داعش تستخدم المدنيين في حي الزهور وبعض المناطق في الجهة الشمالية للسجن كدروع بشرية».

من جهتها، ذكرت وسائل إعلام مقربة من «قسد» أن الأخيرة تمكّنت من إلقاء القبض على نحو 110 من معتقلي «داعش» كانوا قد تمكنوا من الفرار من سجن الصناعة في حي غويران، وهو ما يشير إلى الحجم الكبير لعملية الهروب.

وذكر مراسل «العربي الجديد» أن عناصر «داعش» الفارين أطلقوا النار بشكل عشوائي في حي الزهور وفي محيط السجن، في محاولة للاستفادة من الوضع وفتح ثغرات للفرار من المنطقة. وأشار إلى أنهم وجهوا تهديدات لأهالي حي الزهور، وضغطوا عليهم من أجل المساعدة في إخفائهم في منازلهم. وأضاف أن طائرات التحالف الدولي لاحقت عناصر «داعش»، واستهدفت رشاشات مرجوحيتها تمركزاً لتجمع إحدى الخلايا التي حاولت الفرار، من دون ورود معلومات عن عدد سقوط قتلى جراء ذلك.

وذكر مراسل «العربي الجديد» أن الاشتباكات في محيط السجن تزامنت مع نزوح جماعي لسكان أحياء غويران، والنشوة، وفيلات حوش البعر، وفيلات الحمر، إلى الأحياء الوسطى والشمالية في الحسكة، فيما انقطع التيار الكهربائي عن أحياء عدة في المدينة، جراء عطل في المحطة المغذية، بسبب الاشتباكات.

> دعا بدر الزيادي إلى عزل الملف الأمني في العراق عن السياسة
>
> نفذ عناصر «داعش» اكبر عملية هروب من سجن غويران

فرضت «قسد» طوقا امنيا على مدينة الحسكة (دليل سليمان/ فرانس برس)

فراغات امنية

ربط «الحشد الشعبي»، الذي يدير جزءا كبيرا من المهام الامنية في ديالى، بين هجوم عناصر «داعش» على مقر للجيش في المحافظة، ووجود فراغات امنية بمساحة تزيد على 70 كيلومترا. وقال المتحدث باسم القيادة، صادق الحسيني، في تصريح صحافي، إن «المساحات الواسعة لحدود المحافظة مع بلدة سامراء وبلدات اخرى بمحافظة صلاح الدين خالية من القطعات العسكرية، وشاغرة لاسباب عديدة، ابرزها التضاريس الوعرة وضعف الموارد البشرية».

متابعة

بطالب المتظاهرون بعودة الحكم المدني الكامل (محمود حجاج/الأناضول)

احتجاجات السودان لا تتوقف

يواصل السودانيون التظاهر في الخرطوم للمطالبة بعودة الحكم المدني الكامل في البلاد، فيما وجه وزير الشباب والرياضة السوداني، أيمن سيد سليم، ضربة إلى قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، مع استقالته من حكومة تصريف الأعمال، لأن تكليفه «غير دستوري».

وخرجت تظاهرات جديدة في أحياء الخرطوم، وبحري وأم درمان، أمس الجمعة، استجابة لدعوة قوى الحرية والتغيير بتنظيم احتجاجات تحت شعار «جمعة الشهيد» للمطالبة بعودة الحكم المدني الكامل والتنديد بمقتل متظاهرين واستخدام قوات الأمن للعنف المفرط. وهتف المتظاهرون «يسقط حكم العسكر»، و«الثورة شعب، والسلطة سلطة شعب، والعسكر للثكنات»، و«الشعب أقوى والردة مستحيلة»، و«حرية... سلام... عدالة»، و«نعم للحكم المدني الديمقراطي».

في غضون ذلك، دعا «تجمع المهنيين السودانيين»، في بيان أمس، المواطنين إلى المشاركة في مليونية في 24 يناير/ كانون الثاني الحالي، للمطالبة بالحكم المدني الكامل. وأعلن «الدعوة للمشاركة الواسعة والفاعلة في مليونية 24 يناير، مستلهمين نضالات الثائرات والثوار، وسيرهم بشموخ نحو تمام الوصول لوطن واسع، وطن خير ديمقراطي». وكانت لجان المقاومة دعت، عبر بيانات ومنشورات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أخيراً، إلى تنظيم تظاهرة «مليونية» في 24 الحالي. يشار إلى أن السودان يشهد، منذ 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، احتجاجات رداً على انقلاب البرهان.

من جهة ثانية، أعلن وزير الشباب والرياضة السوداني، أيمن سيد سليم، أمس الجمعة، استقالته من حكومة تصريف الأعمال، باعتبار أن تكليفه «غير دستوري» كونه جاء من جهة غير مجلس الوزراء. وقال سليم، في بيان، «لقد قبلت التكليف لمنصب وكيل وزارة الشباب والرياضة في أكتوبر 2019 من عبد الله حمدوك، رئيس الوزراء آنذاك، وتم تكليفي بتسيير مهام الوزير حسب قرار صادر عن حمدوك بتاريخ 12 ديسمبر/كانون الأول 2021». وأضاف: «تلقيت، أخيراً، اتصالاً هاتفياً من الأمين العام لمجلس الوزراء يطلب مني التأكيد على الاستمرار في تسيير المهام. ولكن بعد ذلك فوجئت بصدور قرار تكليفي بمهام وزير الشباب والرياضة من جهة أخرى غير مجلس الوزراء، وهو أمر غير دستوري، وعليه أتقدم باستقالتي من أي منصب في وزارة الشباب والرياضة».

وتأتي استقالة سيد سليم بعد ساعات من إصدار البرهان قراراً بتكليف 15 شخصية سياسية بمهام الوزارات المختلفة. ولم تتطرق قرارات البرهان إلى ست وزارات يشغلها ممثلون لحركات الكفاح المسلح، ما يعني الإبقاء على وزرائها السابقين، أبرزهم جبريل إبراهيم وزير المالية والتخطيط الاقتصادي.

وكان أغلب الوزراء المكلفين في مناصب وكلاء الوزارات يعملون بتعيين من رئيس الوزراء المستقيل عبد الله حمدوك، عقب إعادته إلى منصبه بعد الانقلاب في 21 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وفشلت السلطة الانقلابية، منذ الثاني من الشهر الحالي، تاريخ استقالة حمدوك من رئاسة الحكومة، في تعيين رئيس وزراء جديد، مع تواصل الحراك الثوري الرافض للانقلاب، وتوالي الجهود الدولية لتقريب المسافة بين العسكر والمدنيين.

(العربي الجديد، الأناضول)

شرق غرب

ضحايا من «العمال الكردستاني» بقصف تركي

تعرضت مواقع تابعة لحزب العمال الكردستاني في مدينة سنجار شمالي العراق، إلى قصف تركي أمس الجمعة، ما تسبب بسقوط قتلى وجرحى من الحزب. وذكرت مؤسسة مكافحة الإرهاب في إقليم كردستان العراق، في بيان، إن «طائرات تركية بدون طيار قصفت مقرات لحزب العمال الكردستاني في سنجار ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى». ونقلت وسائل إعلام محلية عن مصادر أمنية عراقية قولها إن قيادياً في «العمال» قتل وأصيب ثلاثة في القصف.

(العربي الجديد)

أكار يجول على الحدود التركية العراقية

تفقد وزير الدفاع التركي خلوصي أكار (الصورة)، برفقة قادة في الجيش، الوحدات العسكرية على الحدود مع العراق. وزار أكار ولاية شرناق الحدودية، يرافقه رئيس الأركان يشار غولر، وقادة القوات البرية موسى أفسفار، والبحرية عدنان أوزبال، والجوية حسن كوجوك أقيوز.

(الأناضول)

السلطات الجزائرية تقرر حل حزب ثالث

أصدر القضاء الجزائري، مساء أمس الأول الخميس، قراراً بتعليق أنشطة الحزب الاشتراكي للعمال (معارض)، بقرار من الغرفة الاستعجالية لمجلس الدولة، بناء على دعوى رفعتها وزارة الداخلية ضده، فيما نجا حزب الاتحاد من أجل التغيير والرقي المعارض من قرار مماثل مؤقتاً. ويعد هذا القرار الثالث من نوعه في حق أحزاب سياسية معتمدة، حيث كان القضاء الإداري أصدر، في 21 سبتمبر/أيلول الماضي، قرارين بحل حزبي الاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات، وجبهة الجزائريين الديمقراطيين.

(العربي الجديد)

المستشار الألماني يلتقي ماكرون الثلاثاء

يتوجه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (الصورة)، الثلاثاء المقبل، إلى برلين حيث يلتقي المستشار الألماني أولاف شولتز لمناقشة مواضيع مرتبطة بالرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي. وقالت المتحدثة باسم الحكومة الألمانية كريستيان هوفمان، أمس الجمعة، إن مباحثات «حول بداية الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي ستكون في صلب اللقاء. كذلك، سيتم التطرق إلى الرئاسة الألمانية لمجموعة السبع والوضع الدولي».

(فرانس برس)

بلينكن يرى فرصة محدودة لإنقاذ الاتفاق النووي

أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أمس الجمعة، أنه ناقش مع نظيره الروسي سيرغي لافروف في جنيف الشأن الإيراني، محذراً من أنه لا توجد سوى فرصة محدودة لإنجاح المحادثات التي تستهدف إنقاذ الاتفاق النووي المبرم عام 2015 مع طهران. وقال بلينكن إن الاتفاق مثال للتعاون الممكن بين الولايات المتحدة وروسيا في القضايا الأمنية. وحث موسكو على استخدام النفوذ الذي تتمتع به وعلاقتها مع طهران في توصيل رسالة بضرورة الإسراع في التوصل لاتفاق.

(رويترز)

تقرير

لافرنتييف بين الرياض ودمشق: دفع التطبيع مع الأسد؟

يحاول المبعوث الخاص للرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى سورية، ألكسندر لافرنتييف، دفع السعودية الى التطبيع مع النظام السوري، وهي ترفض هذه الخطوة

عماد كركص

بعد فشل مساعي وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، لإعادة النظام السوري إلى الجامعة العربية من بوابة تطبيع العلاقات معه خليجياً، لا سيما في زيارتيه إلى الرياض والدوحة، دفع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مبعوثه الخاص إلى سورية، ألكسندر لافرنتييف، إلى المنطقة، في تحرك يبدو أنه يأتي في السياق نفسه. ويعد مسعى إعادة نظام بشار الأسد للجامعة العربية أبرز أهداف موسكو راهناً، بعد إنجاز إعادة انتخاب الأسد لفترة رئاسية جديدة منتصف العام الماضي، والتطلع للبدء بمرحلة إعادة الإعمار، التي تنتظرها الشركات الروسية، على أمل استجرار الأموال الخليجية لها.

وزار لافرنتييف الرياض حيث التقى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، بحضور رئيس الاستخبارات السعودية خالد بن علي الحميدان، وحضر الملف السوري كبند رئيسي في المباحثات. بعدها توجه لافرنتييف إلى دمشق فالتقى الأسد ورئيس مكتب الأمن الوطني (أعلى منصب استخباراتي في سورية) علي مملوك. ولم تخرج من الرياض أي تسريبات عما دار خلال اللقاء، سوى أنه تطرق لتطورات الأحداث في سورية. وكذلك كان الأمر في سورية، إذ اكتفت وكالة الأنباء التابعة للنظام «سانا» بنشر خبر لقاء لافرنتييف بالأسد بطريقة دبلوماسية، مشيرة إلى أن الحديث «دار حول آخر التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية، والقضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك»، مضيفة أن الأسد «اعتبر أن الضغوط الغربية التي تتعرض لها روسيا في العديد من الملفات تأتي كرد فعل على الدور الروسي المهم والفاعل على الساحة الدولية، ودفاعها عن القانون الدولي ووقوفها في وجه السياسات اللاأخلاقية التي تنتهجها بعض الدول الغربية». وذكرت أنه تمت مناقشة مجالات التعاون الثنائي السوري الروسي، وأن لافرنتييف أكد للأسد بأن موسكو «تولي أهمية خاصة لتطوير العلاقة مع سورية بشكل مستمر وتعزيز التعاون بين المؤسسات من كلا الطرفين، ودعم الشعب السوري في كل ما يساعده على تجاوز آثار الحرب». وتأتي هذه التطورات على وقع تحركات للمعارضة السورية، بعد أن ثبت فشل المسارات السياسية الحالية للحل، لا سيما مسار اللجنة الدستورية المصاب بالعقم نتيجة تعطيل النظام بدعم من الروس، وكذلك مسار أستانة الروسي، الذي يحاول أن يجير كل مخرجاته لصالح النظام منذ انطلاقه في العام 2017.

> بحث لافرنتييف الملف السوري مع بن سلمان في الرياض

وبرزت في السياق الزيارة التي أجراها رئيس الائتلاف الوطني المعارض، سالم المسلط، برفقة رئيس هيئة التفاوض المعارضة أنس العبدة إلى قطر، الأسبوع الماضي، ولقاؤهما وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني. كما التقى المسلط القائمة بالأعمال في السفارة الأميركية في الدوحة ناتالي بيكر، وبحث معها آخر التطورات السياسية في سورية. كما تأتي أهمية زيارة المسلط للدوحة، بلقائه كلاً من رئيس الائتلاف الأسبق معاذ الخطيب، ورئيس الوزراء السوري المنشق رياض حجاب، إذ أشار المسلط إلى أن الحديث دار مع الرجلين اللذين التقى كلا منهما بشكل منفصل، على توحيد رؤى المعارضة السورية مستقبلاً. وبعد يوم على استقبال المسلط والعبدة، كان وزير الخارجية القطري يستقبل أحمد عاصي الجربا، الرئيس الأسبق للائتلاف ورئيس «جبهة السلام والحرية»، والذي يعد من شخصيات المعارضة المقربة من السعودية. وأشار الجربا بعد لقائه الوزير القطري إلى أن «اللقاء كان أخوياً ودياً صادقاً وشفافاً وسياسياً بامتياز»، معتبراً أن قطر «كانت وما زالت تلعب دوراً هاماً في دعم قضية الشعب السوري». وأفصح الجربا بشكل غير مباشر عن الرغبة بإيجاد مبادرة عربية جديدة لحل الأزمة السورية، بالقول إن «السوريين اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مبادرة عربية مؤهلة لأن تقوم بها مصر، وقطر، والسعودية، لقيامة سورية والحفاظ على هويتها ضمن وحدة التراب السوري». وحول التحرك الروسي الجديد، لفت الأكاديمي والباحث في الشأن الروسي محمود الحمزة، إلى أن لافرنتييف أهم ممثل روسي للملف السوري لكونه يتبع وزارة الدفاع والاستخبارات، مشيراً إلى أن هذا اللقاء الثاني للافرنتييف بولي عهد السعودي بعد الزيارة التي أجراها في مارس/آذار من العام الماضي للرياض. وقال الحمزة في حديث مع «العربي الجديد»، إن «لافرنتييف يبحث قضية أساسية، مع إيقاع السعودية بالتطبيع مع النظام السوري، والحصول على موافقتها على إعادة النظام إلى الجامعة العربية». وأضاف «لا يزال الموقف السعودي رافضاً لهذا الطرح، إلى جانب قطر، والتأكيد أن النظام لا يمكن أن يعود للجامعة ولا يمكن التطبيع معه لأنه لم ينفذ الشروط أو يعمل على إزالة الأسباب التي أدت إلى تجميد عضويته في الجامعة».

لافرنتييف خلال إحدى لقاءات مسار أستانة (ميخائيل تيريشكو/Getty)

إضاءة

تونس: ملاحقة أحد محامي البحيري

يلاحق القضاء العسكري في تونس احد ابرز محامي الدفاع عن القيادي في حركة «النهضة» نور الدين البحيري، في مخالفة لقانون عدم محاكمة المدنيين عسكرياً

تونس ـ **آدم يوسف، بسمة بركات**

أكد عضو لجنة الدفاع عن البرلماني نورالدين البحيري المحامي سمير ديلو، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه تم توجيه رسالة إلى فرع تونس للمحامين للإعلام بفتح تحقيق بحق عميد المحامين السابق عضو هيئة الدفاع عن البحيري عبد الرزاق الكيلاني، وذلك كما يفرضه مرسوم تنظيم مهنة المحاماة. وأضاف ديلو أنه «لا يوجد أي مبرر للتتبع ولا عمل مجرّم في العلاقة مع الكيلاني حتى يتم التحقيق معه»، نافياً «ما تم تداوله حول إيقافه». وأكد أن «سبب إثارة التتبع هو تصريحات أمام مستشفى الحبيب بوقطفة أثناء وقفة لهيئة الدفاع عن البحيري، اعتُبرت تحريضاً للأمنيين على العصيان والتمرّد».

بدوره، أكد المحامي عبد الرؤوف العيادي، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه تم توجيه رسالة عبر «الفاكس» لمكتب رئيس فرع عمادة المحامين بتونس، من دون ذكر تاريخ جلسة التحقيق ولا التهم الموجهة إليه». وأضاف أن «هذا الإجراء هو رد فعل على تقديم الكيلاني شكواه ضد الرئيس قيس سعيّد ووزير داخليته توفيق شرف الدين»، مشدداً على أنها «محاولة لتخويفه وترهيبه»، خصوصاً أنه «ينشط بفضح التجاوزات في علاقة بملف اختطاف واحتجاز البحيري». وأضاف أن «القضاء العسكري غير مختص في تتبع المدنيين ومحاكمتهم، وهو أمر مرفوض». وسيمثل الكيلاني أمام قاضي التحقيق العسكري حسب نص الرسالة التي لم تتضمن تاريخ الجلسة ولا التهم الموجهة إليه، وتشير إلى أن المحكمة العسكرية ستوجه رسالة ثانية للفرع تحدد فيها التاريخ والتهمة.

من جهته، دعا الاتحاد العام التونسي للشغل إلى تحويل الإجراءات الرئاسية في 25 يوليو/تموز إلى «مسار تشاركي متكامل قادر فعلاً على إنقاذ تونس من براثن الفشل والفساد والإرهاب والتبعية». وأكد الاتحاد أنه «سيواصل أداء دوره الوطني والفعل إيجاباً في الحياة السياسية، تحديداً بعد الأزمة الخانقة التي أفرزت فسيفساء سياسية متناحرة، معطّلة لدواليب الدولة، عاجزة عن إيجاد الحلول، إذ بنيت أغلبها على الوعود الزائفة وعلى المصالح الفئوية وأهملت مصالح الشعب وسيادة البلاد». وشدّد في بيان بمناسبة الذكرى الـ67 لتأسيسه أنه «لن يتوانى عن المبادرة بلعب دوره التاريخي والريادي وتقديم رأيه في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي وضع التصورات الكفيلة بتحقيق مسار تنموي بديل متكامل ومندمج وعادل». في سياق آخر، تقدم الأمناء العامون لأحزاب «التيار الديمقراطي» و«الجمهوري» و«التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات» بشكوى للنيابة العمومية والإعلام بجرائم، مطالبين بفتح بحث ضد كل من وزير الداخلية توفيق شرف الدين والمدير العام للأمن العمومي وكل من سيكشف عنه البحث. وتأتي هذه الشكوى على خلفية التجاوزات التي حصلت يوم 14 يناير/كانون الثاني الحالي بمناسبة إحياء ذكرى الثورة. وأكد الأمناء العامون للأحزاب، في بيان مشترك الخميس، أن وزارة الداخلية أفرطت في استخدام القوة والعنف لتفريق المتظاهرين.

وفي سياق منفصل، أثارت دعوة مفتي الجمهورية التونسية عثمان بطيخ رجال الأعمال إلى المساعدة على إنقاذ البلاد وإخراجها من أزمتها تساؤلات حول توظيف دار الإفتاء التونسية من السلطة السياسية، وعُدّت تأكيداً للعجز المالي الصعب التي تمر به البلاد. وأبرز المفتي في بيان، مساء أول من أمس الخميس، أن «مساعدة البلاد للخروج من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها هو واجب أخلاقي ودِيني». وأكد المحلل شكري بن عيسى، في حديث مع «العربي الجديد»، أن بيان ديوان الإفتاء يندرج في مسار توظيف المؤسسة في خدمة السلطة السياسية القائمة، وهو يدخل في مسار كامل لتطويع المؤسسات من قبل نظام قيس سعيّد.

من تظاهرة 14 يناير الحالي في العاصمة تونس (الشاذلي بن ابراهيم/Getty)

الحدث

لم يتمكن وزيرا الخارجية الأميركي والروسي، أنتوني بلينكن وسيرغي لافروف، أمس الجمعة، من وضع الخطوط العريضة لنزع فتيل الأزمة الأوكرانية، مكتفيين بتمديد مسار الدبلوماسية، والذي يبدو متعثراً، مع تباعد مواقف البلدين وتصلبهما بشأن المطالب المتبادلة

المحادثات الروسية الأميركية
لا انفراجة لحل الأزمة الأوكرانية

لم يحقق اللقاء الذي جمع أمس الجمعة وزيري الخارجية الروسي والأميركي، سيرغي لافروف وانتوني بلينكن، في مدينة جنيف السويسرية، أي اختراق جديد في جدار الأزمة الأوكرانية، بعكس ما كان متوقعاً على الرغم من ذلك، فقد فتح اللقاء الأبواب لإمكانية تمديد مسار الدبلوماسية بين الطرفين، وهو مسار يبقى معقداً، مع تجديد روسيا أمس مطلبها بالحصول على ضمانات مكتوبة بشأن عدم تمدد حلف شمال الأطلسي في شرق أوروبا. ووصف لافروف أمس مطلب بلاده بـ«المحدد»، لكن واشنطن تعهدت بتقديم ردّ مكتوب لموسكو الأسبوع المقبل، لا يتضمن سوى «أفكار» لتخفيف التوتر.

وتضمن لقاء لافروف وبلينكن، الذي استمر 90 دقيقة، وحضره عدد من مساعدي الوزيرين، تبادلاً لوجهات النظر بين الطرفين حول الأزمة، وفهماً للموقف الذي وصل إليه كلا البلدين أكثر من كونه عملية تفاوض، بحسب ما نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن مسؤولين أميركيين. وجاء اللقاء استكمالاً للقاء جمع الأسبوع الماضي في جنيف نائب لافروف، سيرغي ريابكوف، ونائبة بلينكن، ويندي شيرمان. واتفق الجانبان أمس على اللقاء مجدداً الأسبوع المقبل، بعد تقديم واشنطن ردها الخطي على مطالب موسكو. وتنتظر المحادثات المقبلة بين الجانبين الأميركي والروسي زوال «الانفعال»، بحسب تعبير لافروف، أمس، خلال مؤتمر صحافي عقده في جنيف إثر انتهاء الاجتماع. وكان وزير الخارجية الروسي قد أكد لنظيره الأميركي في مستهلّ المحادثات بينهما أمس أنه لا يتوقع «اختراقاً»، وقال إن «اقتراحاتنا محددة جداً، وننتظر ردوداً محددة». بدوره، استبق بلينكن الاجتماع، معتبراً أنها «اللحظة شديدة الأهمية»، لكنه أكد أن بلاده لا تتوقع حلّ خلافاتها مع روسيا في اللقاء، وأعرب الوزير الأميركي، رغم ذلك، عن أمله بأن يمكّن اللقاء من «معرفة ما إذا كان مسار الدبلوماسية والحوار لا يزال مفتوحاً».

> ينتظر أن تقدم واشنطن لموسكو اجوبة خطية عن مطالبها

> يدرس الدوما الطلب من بوتين الاعتراف بدونيتسك ولوغانسك

وإثر انتهاء الاجتماع، حاول الروس إظهار تقدمهم على الأميركيين بنقطة، بعد حصول الوزير الروسي على «تعهد» من بلينكن، بأن تقدم واشنطن ردّها المكتوب على مبادرة الضمانات الأمنية التي طرحتها موسكو. وخلال مؤتمره الصحافي، وصف لافروف محادثاته مع نظيره الأميركي بـ«المفيدة والصريحة»، مضيفاً أن بلينكن أبلغه بأنه «كان مرتاحاً» للقاء، ما «سيساعدهم الأسبوع المقبل في تقديم ردّهم الخطي». وأكد أنه كرّر لنظيره الأميركي طلب موسكو وقف تمدد الناتو شرقاً، معتبراً أن السلطة الأوكرانية تعاني من «الروسوفوبيا» (رهاب روسيا)، متهماً حلف شمال الأطلسي باعتبار أوكرانيا ضمن نطاق «منطقة نفوذه». ورجّح أن «الهستيريا» التي يروج لها الغرب حالياً ربما تستهدف تبرير خطوات عسكرية جديدة لحكومة كييف في منطقة دونباس، أو تبرير نهجها الرامي إلى تقويض اتفاقات مينسك تماماً. وكرّر لأفروف أن روسيا «لم تهدد يوماً الشعب الأوكراني»، وأنها قدمت أجوبتها عن كافة الأسئلة المتعلقة بوجود قواتها عند الحدود الأوكرانية.

وحول تقييمه للموقع الذي يقف فيه الطرفان حالياً، قال لافروف: «لا أستطيع القول ما إذا كنا الآن نسير بالمسار الصحيح أم لا، ولن ندرك ذلك ما لم نتلق الرد الأميركي الخطي على كافة مقترحاتنا». وأشار إلى أنه ونظيره الأميركي «متوافقان على ضرورة إقامة حوار منطقي» كي «يتراجع الانفعال». من جهته، حذر بلينكن من أن بلاده ستردّ على «أي هجوم روسي حتى لو لم يكن عسكرياً»، وأن الرد سيكون «موحّداً وسريعاً وصارماً»، لكنّه أكد أن بلاده تواصل السعي لإيجاد حلّ دبلوماسي. وقال بلينكن إنه طلب خلال الاجتماع من روسيا سحب قواتها من الحدود مع أوكرانيا، واصفاً أيضاً محادثاته مع لافروف بأنها «صريحة وجوهرية ومهنية». كما أوضح أن واشنطن ستعرض «أفكاراً» في شكل ردّ خطي على موسكو الأسبوع المقبل، مؤكداً أن الحوار مع موسكو سيتواصل. واتفق الوزيران، أمس، على إقامة «تواصل جديد على مستواهما»، معتبرين أنه «من السابق لأوانه» عقد قمة جديدة بين الرئيسين فلاديمير بوتين وجو بايدن، لكنه يبقى أمراً محتملاً.

الصف الوزيران على الاجتماع مجددا (الأناضول)

تواصل مع لندن

دعا وزير الدفاع سيرغي شويغو (الصورة)، أمس الجمعة، نظيره البريطاني بن والاس الى زيارة موسكو للتباحث في الامن وتخفيف التوترات في اوروبا. وكان والاس قد دعا شويغو ايضا خلال الاسبوع الحالي الى زيارة لندن. من جهته، اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، امس، ان فرنسا والمانيا ترغبان بالحفاظ على «رباعية النورماندي» مع روسيا واوكرانيا، بشكلها الحالي، ردا على سؤال حول امكانية انضمام الولايات المتحدة اليها.

متابعة

الأزمة الإنسانية تفتح أبواب النزوح أمام «طالبان»

يزور وفد من «طالبان» أوسلو، لبحث الوضع الإنساني المتدهور في أفغانستان، فيما أكدت النرويج ان هذا الامر لا يعني اعترافاً بالحركة

أدى تزايد تدهور الوضع الإنساني في أفغانستان، إلى فتح الباب أمام وفد من حركة «طالبان» لزيارة أوسلو، بين 25 و26 يناير/كانون الثاني الحالي، لعقد لقاءات مع مسؤولين نرويجيين ومن دول أخرى، تتمحور حول الأزمة الإنسانية في أفغانستان وحقوق الإنسان.

وأوضحت وزارة الخارجية النرويجية، في بيان أمس الجمعة، أنه من المقرر أن يلتقي وفد «طالبان» في أوسلو ممثلين عن السلطات النرويجية ودول حليفة أخرى، وكذلك ممثلين عن المجتمع المدني الأفغاني. وقالت وزيرة الخارجية النرويجية أنيكن هويتفيلدت، في البيان، «نشعر بقلق كبير إزاء الوضع الإنساني الخطير في أفغانستان، حيث يواجه ملايين الأشخاص كارثة إنسانية كبيرة». وأضافت: «من أجل التمكن من مساعدة المدنيين في أفغانستان، من الضروري أن يشارك المجتمع الدولي والأفغان من مختلف جوانب المجتمع في حوار مع طالبان».

وشددت هويتفيلدت على أن النرويج ستكون «واضحة» بشأن ما تنتظره من الحركة، ولا سيما حول تعليم الفتيات وحقوق الإنسان، موضحة أن الاجتماعات المخطط لها «لا تشكل إضفاء للشرعية أو اعترافاً بحركة طالبان، لكن علينا التحدث إلى السلطات التي تدير البلاد بحكم الأمر الواقع. لا يمكننا أن ندع الوضع السياسي يؤدي إلى كارثة إنسانية أكبر».

وأوضحت وزارة الخارجية أن اجتماعات وفد «طالبان» ستضم أيضاً أفغاناً من خلفيات «من مختلف المجالات، وستشمل قيادات نسائية وصحافيين، وأشخاصاً يعملون معهم، وفي أمور أخرى مثل حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية». وذكرت أنه في وقت سابق من الأسبوع الحالي، قام وفد نرويجي بزيارة كابول لإجراء محادثات حول الوضع الإنساني غير المستقر في البلاد. واتخذ الوضع الإنساني في أفغانستان منعطفاً مأساوياً منذ الانسحاب الفوضوي للقوات الأميركية وتلك التابعة إلى حلف شمال الأطلسي من البلاد في أغسطس/آب الماضي، وعودة «طالبان» إلى السلطة في مواجهة خزائن شبه فارغة بعد سيطرتها على البلاد. وتوقفت المساعدات الدولية فجأة، وجمدت الولايات المتحدة 9,5 مليارات دولار من أصول البنك المركزي الأفغاني.

يحتاج 23 مليون افغاني لمساعدات انسانية (Getty)

وتهدد المجاعة الآن 23 مليون أفغاني، أو 55 في المائة من السكان حسب الأمم المتحدة، التي تحتاج إلى 4,4 مليارات دولار من الدول المانحة هذا العام لمعالجة الأزمة الإنسانية في البلاد. وكان نائب رئيس الوزراء في حكومة «طالبان» الملا عبد السلام حنفي أعلن، خلال كلمة في مؤتمر «اقتصاد أفغانستان» عقد الأربعاء الماضي في القصر الرئاسي في كابول، إن أفغانستان تمر بمرحلة حرجة للغاية، مؤكداً أن مواجهة الحالة المعيشية والاقتصادية من أولويات الحكومة. وكانت الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية أطلقت، في 11 يناير الحالي، خطةً مشتركة للاستجابة، تهدف إلى توفير الإغاثة الإنسانية الحيوية إلى 23 مليون شخص في أفغانستان ودعم 5,7 ملايين شخص من اللاجئين الأفغان والمجتمعات المحلية في خمس دول مجاورة. وأوضحت الأمم المتحدة، في بيان، «يواجه السكان في أفغانستان واحدة من أسرع الأزمات الإنسانية نمواً في العالم، حيث يعاني نصفهم من حالة حادة من الجوع. هناك أكثر من 9 ملايين نازح داخلياً، وملايين الأطفال خارج المدرسة. الحقوق الأساسية للنساء والفتيات معرضة للتهديد، ويصارع المزارعون والرعاة وسط أسوأ حالة جفاف منذ عقود، أما الاقتصاد فهو في حالة من الانهيار التام. وفي غياب الدعم اللازم، يتعرض عشرات الآلاف من الأطفال لخطر الموت بسبب سوء التغذية».

(العربي الجديد، فرانس برس)

رصد

الصين وروسيا تحميان كوريا الشمالية

وصلت الصين وروسيا حماية كوريا الشمالية، إذ عرقلتا في الأمم المتحدة طلباً للولايات المتحدة لمعاقبة خمسة كوريين شماليين، أحدهم بقطن في روسيا والآخرون على الأراضي الصينية، رداً على إطلاق بيونغ يانغ صواريخ في الآونة الأخيرة.

وجاءت عرقلة الصين قبل ساعتين من اجتماع مغلق لمجلس الأمن حول كوريا الشمالية، بطلب من أميركا، أمس الجمعة. وتبعت العرقلة الصينية معارضة أيضاً من روسيا لاقتراح الأميركي، حسب ما قال دبلوماسيون لوكالة «فرانس برس».

ولدى سؤالها عن معارضة بكين وموسكو قبل اجتماع المجلس، وهو الثاني خلال 11 يوماً، ندّدت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد بمنح بيونغ يانغ «شيكاً على بياض». وقالت، خلال لقاء افتراضي مع معهد الأبحاث «كارنيغي»، إن «هذه العقوبات موجودة لسبب. ولأنّ هناك دولة عضواً تُعارض فرض عقوبات لكوريا الشمالية». واعتبرت أنه من «المهم بعث رسالة موحّدة» لبيونغ يانغ لتوقف تجاربها الصاروخية». وأضافت: «نبحث الرد الواجب إعطاؤه على هذه التجارب الأخيرة» وهي «غير مقبولة».

من جهته، قال نائب السفير الروسي لدى الأمم المتحدة دميتري بوليانسكي: «نحتاج إلى مزيد من الوقت لدرس البيانات». وبموجب القواعد السارية في الأمم المتحدة، فإن العرقلة الصينية الروسية تمنع اتخاذ أي إجراء جديد بالقضية لمدة ستّة أشهر.

وعند انتهائها، يمكن لدولة عضو في مجلس الأمن تمديدها ثلاثة أشهر إضافية، ثمّ ليوم إضافي.

وإضافة إلى بكين، تعتمد موسكو منذ فترة طويلة نهجاً يقوم على أساس عدم تصعيد الضغط على بيونغ يانغ. وحتى إنها طلبت، أخيراً، تخفيف العقوبات الدولية عنها لغايات إنسانية. وأعادت الصين، الاثنين الماضي، فتح حدودها مع كوريا الشمالية لنقل البضائع بعد سنتين من الإغلاق بسبب جائحة كورونا.

وفي 12 يناير/كانون الثاني الحالي، فرضت واشنطن عقوبات على خمس شخصيات كورية شمالية. وطلبت من لجنة العقوبات المكلفة ملفّ كوريا الشمالية في الأمم المتحدة توسيع إجراءاتها الفردية لتشمل الأفراد الخمسة. ويجب أن يحظى أي قرار صادر عن لجنة العقوبات بإجماع الدول الأعضاء الـ15 في مجلس الأمن، والتي هي جميعاً أعضاء في اللجنة.

والأفراد الخمسة الذين فرضت عليهم واشنطن عقوبات، تشمل تجميد أصول ومنع سفر، عرّفت وزارة الخزانة عنهم بأنهم شوي مينغ هيون المقيم في روسيا، وسيم كوانغ سوك وكيم سونغ هان وكانغ كول هاك وبيون كوانغ شول المقيمون في الصين. وتتهمهم واشنطن بأنهم مرتبطون ببرنامج أسلحة الدمار الشامل الكوري الشمالي.

والأسبوع الماضي، وبسبب عدم التوصّل إلى إجماع على بيان لمجلس الأمن، خلال أوّل اجتماع، وجّهت الولايات المتحدة وفرنسا وإيرلندا وبريطانيا واليابان دعوة مشتركة لكوريا الشماليّة إلى «الامتناع عن أيّ عمل مزعزع للاستقرار» بعد إطلاق صاروخ فرط صوتي.

وردّت بيونغ يانغ على هذا الأمر عبر عمليّات إطلاق جديدة. وكانت قد هددت، أمس الأول، باحتمال استئناف تجاربها الصاروخيّة البالستيّة البعيدة المدى والنوويّة، مع إعلان المكتب السياسي للحزب الحاكم، الذي يترأسه كيم جونغ أون، تأهّبه لـ«مواجهة طويلة الأمد» مع الولايات المتحدة. وقالت وكالة الأنباء المركزيّة الكوريّة الشماليّة إن «السياسة العدائيّة للولايات المتحدة وتهديداتها العسكريّة وصلت إلى خط الخطر الذي لا يمكن التغاضي عنه بعد الآن».

(فرانس برس)

تقرير

بايدن يعدل أسلوب حكمه: المهادنة لا تنفع

لا يريد الرئيس الأميركي جو بايدن أن يكون «بطة عرجاء» باكراً، ولذلك يسعى لتعديل استراتيجيته في الحكم قبل انتخابات الكونغرس

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يعتزم الرئيس الأميركي جو بايدن إحداث تعديل على الاستراتيجية التي انتهجها في الحكم خلال العام الأول من ولايته، مع دخوله أمس الجمعة في العام الثاني للرئاسة. وسينطبق ذلك، بشكل أساسي، على تعاطيه مع الملفات الداخلية خصوصاً، بعد ثبوت فشل سياسة المهادنة مع الكونغرس في محاولة لتمرير أجندته، خلال الأشهر الماضية. وتبدّى عزم بايدن على تغيير أسلوبه في الحكم في خطابه بمناسبة الذكرى الأولى لاقتحام الكونغرس من قبل أنصار سلفه دونالد ترامب، في 6 يناير/ كانون الثاني الحالي، ثم خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده الأربعاء الماضي بمناسبة مرور عام على تبوئه الرئاسة. وجاء ذلك لجهة الهجوم غير المسبوق الذي شنّه على ترامب، ثم على الجمهوريين في الكونغرس. ويأتي انتقال بايدن إلى الهجوم، بسبب تراجع التأييد الأميركي له وفق استطلاعات الرأي، نتيجة تواصل ظهوره منذ أغسطس/ آب الماضي بمظهر الرئيس الضعيف، لأسباب عدة، منها فشله في تمرير مشروعين مهمين في الكونغرس. ويخشى الديمقراطيون أن ينعكس ذلك على نتائج الانتخابات النصفية للكونغرس في الخريف المقبل. إذ تعني أي خسارة إضافية للديمقراطيين في مجلسي النواب والشيوخ أن رئاسة «البطة العرجاء» قد تصبح بايدن باكراً جداً.

وأظهر أحدث استطلاع مشترك للرأي أجرته «رويترز/ إبسوس» هبوط شعبية بايدن خلال الأسبوع الحالي إلى أدنى مستوى خلال فترة رئاسته، مع تأثر معنويات الأميركيين بجائحة كورونا وما ترتب عليها من آثار اقتصادية. وأظهر الاستطلاع أن 43 في المائة من الأميركيين يؤيدون أسلوب بايدن، بينما يرفضه 52 في المائة. وكان الاستطلاع السابق الذي أجري الأسبوع الماضي قد أظهر أن نسبة الموافقة على أداء بايدن بلغت 45 في المائة بينما بلغت نسبة المعارضة لأدائه 50 في المائة. وأظهر الاستطلاع أن الاقتصاد والصحة العامة يتصدران القضايا التي تشغل الأميركيين. وفي استطلاع آخر أجرته شبكة «سي أن أن»، ونشرت نتائجه الأربعاء، أعرب 41 في المائة من الأميركيين فقط عن تأييدهم لأداء بايدن، مع معارضة 54 في المائة. ويبقى ترامب الرئيس الذي حظي بأدنى نسبة تأييد خلال العام الأول من رئاسته (أقل من 40 في المائة)، يليه بايدن.

وبعدما ظلت شعبية بايدن أعلى من 50 في المائة في الأشهر الخمسة الأولى من رئاسته، بدأت في الهبوط في منتصف أغسطس الماضي عقب ارتفاع أعداد الوفيات الناجمة عن كورونا في البلاد وسقوط أفغانستان بيد «طالبان». وبدق هبوط شعبية بايدن ناقوس خطر في حزبه، إذ يخشى الديمقراطيون من أن يؤدي الاستياء من أدائه إلى فقدهم الأغلبية في مجلسي الكونغرس خلال الانتخابات المقررة في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وأقر بايدن خلال مؤتمره الصحافي الأربعاء بما يشعر به الأميركيون من خيبة أمل مع نهاية العام الأول له في المنصب، لكنه تعهد بإحراز تقدم في التصدي للتحديات العديدة الناجمة عن الجائحة وفي الحد من التضخم الذي بلغ نهاية العام الماضي أعلى مستوى له في البلاد خلال 40 عاماً تقريباً. وقال السيناتور الديمقراطي عن هاواي، بريان شاتز، لصحيفة «نيويورك تايمز»، إن «الكثير من الأميركيين غارقون في مشاكلهم في الوقت الحالي، وما يريدونه هو رؤية حكومتهم تعمل لكي تمنح الاستقرار لحياتهم، لكن عندما يرون الحكومة غير مستقرة، فإن ذلك يجعلهم محبطين».

> لا يريد الرئيس الأميركي جو بايدن أن يكون «بطة عرجاء» باكراً، ولذلك يسعى لتعديل استراتيجيته في الحكم قبل انتخابات الكونغرس

> سيقلص بايدن زياراته إلى الكونغرس ويكثر من لقاءاته الشعبية

ونتيجة ذلك، يتحضر بايدن لتعديل استراتيجيته في الحكم، بحسب مستشارين كبار في البيت الأبيض، تحدثوا لـ«نيويورك تايمز». وقال هؤلاء إن الرئيس سينسحب من المفاوضات غير المجدية مع المشرعين في الكونغرس، مقابل تعزيز سلطته للحكم، كما سيكثر من لقاءاته وجولاته عبر الولايات، والتي تجمعه بالأميركيين.

وبعد 3 عقود من العمل سيناتور في الكونغرس، أصبح بايدن اليوم مدركاً أن الرئاسة الأميركية تتطلب مقاربة مختلفة إذا ما أراد الخروج من دائرة الرئيس الضعيف التي باتت اليوم تحاصره. وبحسب المصادر التي تحدثت للصحيفة، فإن بايدن سينسحب من المفاوضات اليومية المرهقة مع المشرعين، ليس فقط من الجمهوريين، بل من الديمقراطيين المنقسمين بين جناحين وسطي وتقدمي. ويأتي التغيير المرتقب، كجزء من انطلاقة جديدة يريد بايدن من خلالها تعديل كيفية إدارته للوقت، بعدما علق معظمه خلال العام الماضي في مشاحنات داخل الكونغرس وخلافات تشريعية.

وفي هذا الإطار، ترسم 4 مذكرات داخلية صاغها مستشارون في البيت الأبيض أخيراً، الملامح الرئيسية لهذا التغيير المرتقب، والذي يجب أن يبرز قبيل خطاب الاتحاد الأول لبايدن في الكونغرس في الأول من مارس/ آذار المقبل. ويشمل ذلك تكثيف بايدن هجومه على الجمهوريين، لمساعدة المرشحين الديمقراطيين قبيل الانتخابات، والتنقل عبر الولايات والانخراط بشكل أكبر مع الناخبين، على أن يركز بشكل أكبر على متابعة إنجازاته، عوضاً عن التركيز على انتصارات تشريعية يطمح لتحقيقها.

لكن بايدن لن يتخلى بشكل كامل عن تعهداته الانتخابية، ومنها إصلاح الشرطة، إذ سيحاول بحسب المذكرات استخدام سلطاته التنفيذية لإصلاح أقسام الشرطة الأميركية. ويقول بايدن ومستشاروه إنهم لم يتخلوا عن مشروع قانون الإنفاق الاجتماعي أيضاً، إذ سيعمل بايدن على تمرير رزمة تتضمن تشريعات تتعلق بالبيئة والطاقة. وفي هذا الإطار، لا يرحب مستشارو بايدن بضغط التقدميين في الحزب، لكي يصدر الرئيس سلسلة أوامر تنفيذية وقرارات لوضع سياساته الاجتماعية موضع التنفيذ، حيث ينظر الكثيرون منهم إلى أن الرئاسة مختطفة من بعض المشرعين الديمقراطيين.

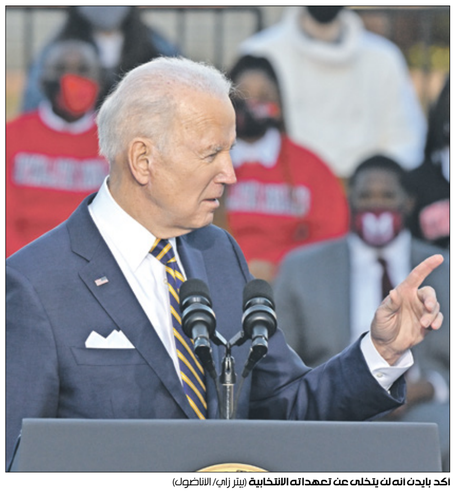
أكد بايدن انه لن يتخلى عن تعهداته الانتخابية (بيتر زاي/ الأناضول)

شرق غرب

غوتيريس يحث قادة مالي على إجراء الانتخابات

كشف الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس (الصورة)، أمس الجمعة، أنه أجرى اتصالاً مع الحاكم العسكري لمالي، الرئيس أسيمي غويتا، ومسؤولين إقليميين، من أجل إبلاغ القادة العسكريين بأنه يجب إجراء الانتخابات خلال «فترة زمنية قصيرة نسبياً». واعتبر أن مجلس الأمن منقسم حيال العقوبات على مالي.

(أسوشييتد برس)

بيلاروسيا: 27 فبراير موعداً لاستفتاء دستوري

حدّد الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو، بمرسوم رئاسي، أمس الجمعة، يوم 27 فبراير/شباط المقبل موعداً لاستفتاء دستوري في مينسك، وفق التعديلات التي قدمها في نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي، من شأنها السماح له بتعزيز سلطاته. ومن التغييرات المقترحة، توفير حصانة قانونية مدى الحياة للرؤساء السابقين، وتحديد مدة الولايات الرئاسية باثنتين لخلفاء لوكاشينكو. لكن تحديد الولايات سيتم تطبيقه عندما يتولى رئيس جديد السلطة، ما سيسمح للوكاشينكو بالبقاء في السلطة حتى عام 2035 إذا أعيد انتخابه عام 2025.

(فرانس برس)

غريفيث يحذر من التشدد في نيجيريا

ذكر مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، مارتن غريفيث، أمس الجمعة، أن التمرد المتطرف في شمال شرقي نيجيريا يمثل أزمة «خطيرة جداً جداً وتشكل تهديداً كبيراً» وتحتاج لأكثر من مليار دولار من المساعدات في عام 2022 لإغاثة المتضررين من الصراع الممتد منذ عقد. وحثّ غريفيث العالم على عدم نسيان الدمار المستمر الذي تسببه حركة «بوكو حرام» والجماعة المتفرعة منها في غرب أفريقيا، وقد قتلتا عشرات الآلاف من السكان.

(أسوشييتد برس)

الصين تنتقد العقوبات الاميركية

انتقد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، تشاو ليجيان، أمس الجمعة، الولايات المتحدة لفرضها عقوبات على شركات صينية تقول واشنطن إنها صدرت تقنيات صاروخية، واتهم الولايات المتحدة بالنفاق لبيعها صواريخ من طراز «كروز» قادرة على حمل رؤوس نووية. وقال تشاو: «هذا تصرف سلطوي بامتياز والصين تستنكر القرار بقوة وتعارضه بشدة. وتحث الصين الولايات المتحدة على تصحيح أخطائها على الفور وإلغاء العقوبات ذات الصلة والتوقف عن قمع الشركات الصينية».

(أسوشييتد برس)

ميركل ترفض منصبا فخريا في حزبها

رفضت المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل (الصورة)، أمس الجمعة، تولي منصب الرئيس الفخري للحزب المسيحي الديمقراطي في ألمانيا. وقال الرئيس المنتهية ولايته للحزب، أرمين لاشيت، إن «ميركل توصلت إلى قرار: هذا أمر لم يعد يتوافق مع العصر، ليس لدينا رئيس فخري، هذا تقليد من الماضي، وليس موجودا الآن على المستوى الاتحادي».

(dpa)

تسعى فرنسا للسيطرة على دور الجمعيات الإسلامية فيها، بعد سنّ قانون «الانفصالية»، في محاولة لمنع «التدخّل الأجنبي» في بعض الجمعيات الدينية. لكن باريس أخطأت في مسألة تعيين أعضاء «منتدى الإسلام الفرنسي» وفقاً لكثر

نزاع الدولة والجمعيات الدينية

الإسلام في فرنسا

بشير البكر

مسلمون يصلّون في مسجد في ضواحي باريس (كريستوف ارشامبو/فرانس برس)

أزمة جديدة تعيشها هيئات الجاليات الإسلامية في فرنسا، مع الإعلان عن تشكيل «منتدى الإسلام الفرنسي»، ليحل مكان «المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية»، الذي ينتظر الإعلان الرسمي عن حل نفسه، بعد أن نعاه رئيسه محمد موسوي، عندما اعتبر أن هذه المؤسسة «لم تعد قابلة للاستمرار»، وينبغي أن تحل نفسها، بعد حوالي 19 عاماً على تأسيسها عام 2003 من قبل الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي، حين كان وزيراً للداخلية. وكانت مهمته في حينه القيام بدور تمثيل الجاليات الإسلامية، والمحاور الرئيسي للسلطات الفرنسية، فيما يتعلق بإدارة شؤون الديانة الإسلامية في بلد يشكل فيه الإسلام الديانة الثانية، ويتجاوز تعداد المسلمين 6 ملايين، أي ما يقارب 10 في المائة. وتألف «المجلس» من حوالي عشرة اتحادات مساجد غالبيتها قريبة من الدول الأصلية للمصلين فيها، مثل المغرب والجزائر وتركيا، ولكنه شهد خلافات متواصلة بسبب منافسة مغربية-مغربية بين اتحادين قريبين من المغرب، وخلافات جزائرية-مغربية خصوصاً مع تصاعد التوتر في الفترة الأخيرة بين هذين البلدين. ولكن الأزمة الأكبر التي واجهها المجلس هي في العام الماضي، حين قررت الدولة الفرنسية إصدار «ميثاق مبادئ الإسلام الفرنسي»، الذي يمنع «تدخل» دول أجنبية، ويعيد تأكيد «تماشي» الإسلام مع مبادئ الجمهورية الفرنسية، وهو الأمر الذي رفضته ثلاثة اتحادات، اثنان منها تركيان، ما ادى إلى انقسام أول في المجلس. وانسحبت من مكتبه التنفيذي بعد ذلك أربعة اتحادات من بينها «مسجد باريس الكبير»، وشكلت «تنسيقية» خاصة بها، وعادت الاتحادات المتحفظة على الميثاق عن قرارها، ووقعت عليه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي، لكن وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان كان قد اعتبر في هذه الأثناء أن «المجلس مات».

البديل الجديد هو «منتدى الإسلام في فرنسا»، سيرى النور، رسمياً، في الأيام المقبلة، وهو يتكون من 80 إلى 100 شخص، من مسؤولين ثقافيين وأئمة وأفراد من المجتمع المدني من كافة أرجاء فرنسا، تختارهم وزارة الداخلية الفرنسية من بين العناصر الأكثر ديناميكية في هذه الديانة، ممن رصدتهم خلال 300 لقاء محلي. وسيبحث في اجتماعه الأول أربعة مواضيع منها، إعداد الأئمة، وتنظيم الديانة والأعمال المناهضة للمسلمين، وبدأت أربع مجموعات عمل من الآن الاجتماع، على أن تكون اجتماعات المنتدى سنوية بعد ذلك.

وتهدف هذه المبادرة، وفق التعريف الذي وضعها لها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إلى التوصل لتمثيل للإسلام يستند إلى الأطراف المحليين، بما يشكل استكمالاً لاجتماعات عقدت على صعيد المقاطعات في السنوات الأخيرة. وتعمل خصوصاً على مواجهة حالة التنازع والخلافات داخل «المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية». وتراهن الدولة الفرنسية على أن يشكل هذا «المنتدى» الجديد قطيعة كبيرة، لأن «المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية» تم تصميمه من أجل تجميع الاتحادات الإسلامية، التي تأسست منذ فترة طويلة على يد المهاجرين. ويستوحي «المنتدى» النموذج الألماني الذي كتب له النجاح، لأن الأتراك يشكلون نسبة حوالي 90 في المائة من المسلمين في ألمانيا مما سهّل مهمة الاتفاق، في حين أن شقة الخلاف كبيرة في فرنسا التي يتوزع فيها ثقل المسلمين بين أغلبية جزائرية، ولكن ليست مطلقة، وأقليات أخرى متنافسة معها كالمغربية والأفريقية والتركية. ومثال ذلك أن الجمعيات التركية والهندية والباكستانية قاطعت الاجتماعات التحضيرية لـ«المنتدى»، ولم تشارك في تشكيله.

> سيبصر «منتدى الإسلام في فرنسا» النور قريباً

وترى أوساط في الجالية الإسلامية أن الدولة الفرنسية حاولت الكثير من أجل تنظيم شؤون الديانة الإسلامية من خلال «مجلس الديانة الإسلامية»، ولكنها لم تنجح، وعندما قررت إيجاد حل جذري، فإنها ارتكبت خطأ يتمثل في مسألة تعيين أعضاء «المنتدى» الجديد من طرف وزارة الداخلية الفرنسية. الأمر الذي يضرب مبدأ التمثيلية الديمقراطية من جهة، ويخل بقانون العلمانية القائم على فصل الدين عن الدولة من جهة أخرى، عدا عن أن قرار التعيين يحمل بعداً تمييزياً صارخاً، بالمقارنة مع علاقة الدولة بتمثيليات الديانات الأخرى، فهي لا تستطيع التدخل بتحديد من يمثل المسيحيين، أو اليهود في المؤسسات التي تمثلهم.

صحيح أن «مجلس الديانة الإسلامية» فشل في المهمة التي تأسس من أجلها، إلا أن الشروط لم تتوافر له كي يقوم بدوره على أتم وجه، ومنها أنه لم يكن يتمتع بميزانية خاصة به تسمح له بإطلاق مشاريع كبيرة. ولم ينجح مشروع محاولة تمويل الديانة الإسلامية عبر النشاطات الاقتصادية اليومية، من سوق الحلال وجمع التبرعات وتنظيم الحج إلى مكة المكرمة، الذي طرح لفترة بالشراكة مع الجمعيات المسلمة لمسلمي فرنسا. وعانى من صفة تمثيلية متدنية، إذ إن أقل من 50 في المائة بقليل من 2500 مسجد في فرنسا منضوية فيه.

ويعتبر قريبون من التجربة أن عوامل فشل المسألة متعددة الأبعاد، وعلى رأسها أن الاتحادات التي تنتمي إلى المجلس لم يكن لديها مشروع مشترك، مما جعل إنجازاته على الأرض محدودة جداً. لكن ما هو أهم من ذلك هو الخلاف المستمر بين الدولة الفرنسية و«المجلس»، الذي لم تترك له هامش العمل باستقلالية، وتدخلت على الدوام كي ينفذ رؤاها وخططها، مما أدى إلى تفاقم الخلافات بين مكوناته. وهنا يمكن الحديث عن الخلاف المغربي الجزائري داخل المؤسسات، والصراعات بين المجلس ومسجد باريس على تمثيل المسلمين.

ولعبت الأجهزة الفرنسية على هذه المسألة، ما أدى إلى مشاحنات دائمة بين المجلس الذي يعد نفسه المؤسسة التمثيلية الشرعية، والمسجد الذي يعتبر نفسه هو الأساس ومركز الثقل الإسلامي، ولا يمكنه أن ينضوي تحت جناح أي مؤسسة أخرى.

وكان تشكيل مجلس للأئمة موضوع نزاع بين مجلس باريس الكبير والمجلس الفرنسي للديانة المسلمة، وفي اجتماع حضره أكثر من 200 إمام ومدير مسجد في فرنسا، في 20 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أعلن مسجد باريس الكبير، وثلاثة اتحادات إسلامية فرنسية، تأسيس مجلس وطني للأئمة، في خطوة جاءت استجابة لما طلبته الحكومة الفرنسية في قانونها لما سمته «محاربة الانعزالية الإسلامية»، وبهدف بسط الدولة يدها على أماكن العبادة الإسلامية.

مسار جديد

تحاول الدولة الفرنسية إطلاق مسار جديد يتعلق بممارسة الشعائر وتأهيل الأئمة، يقوم على قواعد عدة ملخّصها ان الإسلام دين مثل بقية الديانات الأخرى، يمارسه المواطنون الفرنسيون المسلمون ضمن قوانين الجمهورية الفرنسية وعلى أساس العلمانية. وهذه مسألة لم تحسمها السلطات كلياً، على الرغم من أنها قطعت شوطاً كبيراً على صعيد التحكم بتأهيل الأئمة، وإبعاد من ترى أنهم يحضون على الكراهية، ويصدرون فتاوى تنعكس سلباً على فرنسا.

■ أمن السلطة الفلسطينية اعتقل القيادي المحرر الشيخ عبد الرؤوف الجاغوب وعددا من الشبان في بلدة بيتا بمدينة نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة. المهم لحساب مين هذه الاعتقالات ولخدمة من؟ هل تخدم المقاومة! هل تخدم التحرير! مين هذه السلطة وما الهدف من وجودها؟

■ #بيتا التي تقاتل منذ أشهر على #جبل_صبيح، لا تقبل أن يُسحل أبناؤها ليلاً وفي هذا البرد القارس، على يد عناصر جهاز الأمن الوقائي والمخابرات. الكرام لا يقبلون الذل والإهانة، يرفضون أن يُعتدى عليهم وعلى عائلاتهم ورشهم بغاز الفلفل، وإخراج بعض المعتقلين حافياً ودون بارتداء ملابسهم.

■ خبراء في التقنية يؤكدون أن الحوثي تعمّد قطع الإنترنت على كل #اليمن لإثارة الرأي العام والحصول على مواقف دولية مساندة له. ومصادر تقول إن الإنترنت ظل شغّالا بعد القصف الذي استهدف الحديدة، ولم يتم قطعه إلا بعد ساعتين من القصف. وأيضاً هناك كابلات مزودة بالإنترنت بديلة تأتي عن طريق المهرة.

■ استمرت الاتصالات وخدمة الإنترنت بالعمل لبضع ساعات بعد الضربة الجوية في #الحديدة وانقطعت بعدها فجأة، ليُلقى اللوم على التحالف بأنه قصف بنية تحتية ومرفقا خدميا هاما. وهكذا نهج المليشيا المعروف يتاجرون بكل شيء من أجل مكاسب سياسية وعسكرية على حساب الشعب المغلوب على أمره.

■ لافروف: «أوضحنا أن روسيا لا تخطط لمهاجمة أوكرانيا». وكل هالحشد كرمال شو؟ ثلث الجيش الروسي صار عالحدود مع أوكرانيا.

■ الحرب النفسية بين أميركا ومعها الأوروبيون ضد روسيا، وتبادل التصريحات والتهديدات حول أوكرانيا، سيقودان في نهاية الأمر إلى حرب، والخروج السلمي من الأزمة شبه مستحيل.

■ هل تقرع طبول الحرب العالمية الثالثة؟ روسيا تحشد قواتها على حدود أوكرانيا. أميركا تهدد روسيا وبريطانيا تحذر. الصين ستكون حليفاً لروسيا. المشهد يعيد سيناريو الحرب العالمية الثانية، عندما غزت ألمانيا بولندا وكانت الشرارة لبداية حرب عالمية استمرت 6 سنوات. #أوكرانيا.

متابعة

جدل ليبي حول قرارات صالح

أثارت قرارات أصدرها رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح منفرداً، جدلاً في البلاد، لا سيما لأهمية القضايا المرتبطة بها وتأثيرها على المرحلة المقبلة

طرابلس ـ أسامة علي

خلّفت تصريحات رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، يومي الإثنين والثلاثاء الماضيين، بشأن إسقاط الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، وتشكيل لجنة جديدة لصياغة الدستور، موجة من ردود الفعل في الأوسط الليبية، خصوصاً من قبل الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور والمجلس الأعلى للدولة. وأصدر صالح أخيراً قرارات بصفة منفردة، من دون طرحها على النواب لمناقشتها، ودعا إلى تشكيل حكومة جديدة باعتبار أن الحكومة الحالية منتهية الولاية منذ 24 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وهو الموعد الذي فشل فيه إجراء انتخابات الليبية وفق خريطة الحل الأممية. كما قرّر تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد للبلاد، في دعوة ضمنية لوقف أعمال الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، ما رأى فيه مراقبون التفافاً على المسار الانتقالي والتوافقات السابقة.

وفي أولى ردود الفعل، أعلنت الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، الإثنين الماضي، في بيان، رفضها لقرارات صالح، وللمساس بولايتها الدستورية من قبل أي جهة داخلية أو خارجية. وأكدت أن صالح «وأي جهة أخرى» لا يملكون صلاحيات للمساس بالوضع القانوني للهيئة، كون تأسيسها يستند إلى الإعلان الدستوري (الدستور المؤقت لليبيا)، كما أنها هيئة منتخبة من الشعب، وأن أي محاولة لتشكيل لجنة هو خلق لمؤسسات موازية. وأكد بيانها أنها أتمت أعمالها بإنجازها في 29 يونيو/حزيران 2017، مشروع الدستور الذي استوفى مراحله القانونية، موضحة أنه «أصبح ملكاً للشعب الليبي وهو الوحيد المخول لقبوله أو رفضه على أساس الاستفتاء عليه».

وأكدت عضو الهيئة التأسيسية، نادية عمران، أن مجلس النواب «غير مخول للانفراد بالإطاحة بعمل الهيئة التأسيسية»، موضحة أنه يُشترط لتشكيل لجنة جديدة، إجراء تعديل على الإعلان الدستوري، الذي أسس لتشكيل الهيئة التأسيسية الحالية، بالتوافق بين البرلمان والمجلس الأعلى للدولة. وفيما أكدت عمران لـ«العربي الجديد» أهمية وجود قاعدة دستورية قبل الذهاب للانتخابات، رأت أن الاستفتاء على مشروع الدستور هو الأنسب لتأسيس هذه القاعدة. وشدّدت على أن الاستفتاء ممكن، لافتة إلى إمكانية إجراء استفتاء إلكتروني.

لكن عضو المجلس الأعلى للدولة سعد بن شرادة، رأى أن مشروع الدستور المقر من الهيئة التأسيسية يحتوي على بعض المواد «التي لا تحظى بتوافق بين مختلف الأطراف السياسية، متحدثاً لـ«العربي الجديد» عن أن «هناك شبه إجماع على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة بين البرلمان والمجلس الأعلى للقيام بتعديل دستوري وتكوين لجنة خبراء لإجراء التعديلات الدستورية اللازمة حول مشروع دستور».

واعتبر بن شرادة أن الهيئة الحالية «انتهت مهمتها عند تسليمها مشروع الدستور» قبل أعوام، معرباً في الوقت ذاته عن رفضه لتفرد مجلس النواب بالقرارات.

واعتبر بن شرادة أن «الأزمة الليبية سياسية بالأساس وليست قانونية، والمرحلة الانتقالية هي مرحلة توافقية فلا يمكن لمجلس النواب المضي وحده في أي خطوة دون أن تكون محل تشاور وتوافق بين مختلف الأطراف وخصوصاً المجلس الأعلى للدولة». كما وضع قرارات صالح في خانة «التصريحات الاعلامية»، خصوصاً أن لجنة خريطة الطريق البرلمانية لم تستكمل أعمالها، حيث ينتظر أن تعرض تقريرها النهائي أمام مجلس النواب يوم الثلاثاء المقبل.

وحول التقارب الحاصل بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، أكد بن شرادة أنه يأتي للتنسيق في المسار الدستوري، وأنه سيتواصل إلى حين التوافق على خريطة طريق جديدة. ولا يوافق عضو المجلس الأعلى على تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد، بل يشدد على إجراء تعديلات على مشروع الدستور الحالي والاستفتاء عليه ليكون أساساً للانتخابات.

وحول اعتبار صالح أن حكومة الدبيبة منتهية الولاية، شدّد بن شرادة على أن هذه الحكومة «أتت ضمن مسار توافقي ولا يمكن استبدالها دون توافق جديد على الرغم من فشلها في حل العديد من الملفات». وأوضح أن مصيرها مرتبط بمخرجات لجنة خريطة الطريق، إذ «لا حاجة لتغييرها إن تم الاتفاق على موعد للانتخابات قبل يونيو المقبل».